

بيان ضدّ الإبادة والتجويع والاستسلام¹ عامن على الإبادة: المقاومة غاية وهدف

سيف دعنا، غسان أبو ستة، صبيح صبيح، وسام الفقعاوي، صلاح الحموري، فلسطين

فاتحة

منذ عامين، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، يتعرّض قطاع غزة، أحد أفقر مناطق العالم، المحاصرة بشراسة غير مسبوقة منذ أكثر من عشرين عاماً، لحروب إبادة صهيونية همجية غير مسبوقة في عنفها ودمويّتها وشموليّتها وآليات تنفيذها، تشارك فيها عسكرياً وأمنياً وسياسياً ومالياً وإعلامياً أغنى وأقوى دول العالم، على رأسها الولايات المتحدة وكندا وغالبية الدول الأوروبية، وحتى بعض الحكومات العربية والإسلامية. ففي السنة الأولى فقط، (من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أيلول/سبتمبر 2024)، ساهمت الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا في تمويل أكثر من 80٪ من تكاليف حرب الإبادة، هذا عدا عن التكاليف الإضافية التي دفعتها بفعل مشاركتها الفعلية عسكرياً ولوجستياً وسياسياً وإعلامياً، وتكاليف تنفيذها عمليات عسكرية ذات صلة بحرب الإبادة في مناطق متعددة من الإقليم.

ومنذ أواخر العام 2023، يتعرّض جنوب لبنان، والبقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت أيضاً لحروب إبادة مماثلة، تسعى إلى تدمير البنى التحتية التي تجعل الحياة ممكنة، وتهجير أهلنا منها قسراً، بهدف تفريغ المنطقة من الحاضنة الاجتماعية للمقاومة، ضمن عمليات متكاملة تنخرط فيها مع الكيان الصهيوني، القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وحتى إنها تجد لها أصداءً من التواطؤ الرسمي المحلي والعربي.

وفيما تدخل حروب الإبادة الهمجية على غزة عامها الثالث، أصبح واضحاً أنه لا يمكن فصلها عن مشروع إمبريالي أمريكي-أوروبي أوسع، يتجاوز حدود فلسطين ليبطال الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية برمّتها، وحتى الجنوب العالمي كله. وأصبح واضحاً خلال العامين الأخيرين، أكثر من أي وقت مضى، أن الكيان الصهيوني أداة تنفيذية أساسية لهذا المشروع، تقوم "بالعمل القذر" نيابة عنهم.² فما يجري في غزة، وفلسطين، وأيضاً لبنان واليمن راهناً، لا يمكن اختزاله في كونه مجرد مأساة إنسانية مروّعة، برغم بشاعتها، أو حتى انتهاك جسيم للقانون الدولي، وإن كان أيضاً كذلك كما توثق المؤسسات الحقوقية والمحاكم الدولية. وما يجري في فلسطين لا يمكن توصيفه حتى كمجرد حرب إبادة أخرى كالتّي عرفتها الإنسانية في أحلك لحظات تاريخها الحديث. بل إن ما يجري هو حرب إبادة من نوع جديد، تُشكّل تحولاً نموذجياً، يميّزها عن كل تجارب وحالات الإبادة السابقة. فلم يسبق في كل التاريخ الحديث أن شهد العالم، وعلى مرأى ومسمع مليارات البشر، جريمة إبادة جماعية

واسعة النطاق تُنفَّذ في الزمن الفعلي، وعلى مدار عامين متتاليين، وتُنقل للعالم بالبتّ الحي والمباشر، كما يحصل في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ما يجري في فلسطين هو تجسيد فعلي لحروب إبادة ممنهجة ترتكبها قوة استعمارية استيطانية، في سياق مشروع توسّعي يستند إلى عقيدة إبادية، وبتمكين وإسناد ومشاركة وتمويل غير مسبوق من البنى السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأيدولوجية لمنظومة الهيمنة الغربية. في الحقيقة، لا يمكن إدراك حقيقة حروب الإبادة على غزة (وفلسطين) ولبنان منذ البداية، ولكن تحديداً العدوان الراهن، بمعزل عن الإستراتيجيات الإمبريالية الغربية، وبمعزل عن حقيقة وطبيعة منظومة الهيمنة الكونية التي تشنّ حروباً عدوانية وإبادة وتجويعاً على كل شعوب الجنوب العالمي، حتى وإن كان تركيز العنف الغربي الهمجي في العقود الأخيرة على المنطقة العربية أساساً، وفلسطين خصوصاً.

والفهم الشامل لحروب الإبادة والتطهير العرقي في فلسطين (غزة والضفة والأراضي المحتلة في العام 1948)، وأيضاً في لبنان³ والعدوان المستمر على اليمن وباقي دول المنطقة، يبقى ناقصاً بالاستناد للتوثيق، والبيانات، والتصريحات التي تشير إلى نية الإبادة فقط، وحتى في اعتماد التعريف القانوني، حتى وإن كانت ضرورية. المعرفة بالإبادة تبقى ناقصة إن لم تصبح جزءاً من رؤية تحررية شاملة تؤسّس وتقود إلى الفعل المقاوم. فليس المطلوب فقط تسمية الجريمة بوصفها "إبادة جماعية"، بل تحويل هذا التشخيص إلى منطلق لبرنامج كفاحي شامل ومنظم يرفض أن تتحوّل الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعبان الفلسطيني واللبناني، إلى مجرد مادة أرشيفية لبحوث مستقبلية عن الإبادة، كما حدث مع شعوب أخرى تم القضاء عليها تحت أنقاض الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية.

إن الإسناد والدعم الأمريكي-الأوروبي الشامل لمشروع الإبادة الصهيوني الغربي في فلسطين والمنطقة لا يُعبّر فقط عن مجرد انحيازات ظرفية. فحروب الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية-صهيونية كبرى، وهي تجسيد صارخ لطبيعة وحقيقة المشروع الإمبريالي-الصهيوني، الذي يستند إلى استراتيجيات طويلة المدى لإعادة تشكيل الخرائط السياسية والديموغرافية للمنطقة وفق متطلبات منطق الهيمنة والإبادة، وهي أيضاً جزء من حالة إقليمية وحتى عالمية يتضح فيها أن العلاقات الرأسمالية في عصر الإمبريالية هي في الجوهر علاقات قتل وإبادة. فبنية الرأسمالية الإمبريالية الحديثة وتراكم رأس المال، يرتبطان بنيوياً بمنظومات العنف والموت والتجويع والإبادة التي تملأ العالم، ولا علاقة لما يحدث بتهديدات مُفكرّة وتوصيفات كاذبة يُروج لها شركاء الكيان في الإبادة من الحكومات إلى الإعلام في سرديتهم التضليلية. فالإعلام الغربي، خلال السنوات الأخيرة، أثبت أنه ليس فقط لا يمثل سلطة رقابية أو أخلاقية، كما يدّعي، بل وأنه أحد الأدوات التنفيذية الأساسية البشعة للإبادة وللمشروع الإمبريالي، تعيد إنتاج أبشع السرديات الكولونيالية وأكثرها عنصرية واستشراقاً، وتوفّر الغطاء "الأخلاقي" والسياسي لحروب الإبادة المدمّرة، مع تعميم ممنهج على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في

الجنوب العالمي، وتحديدًا في فلسطين ولبنان واليمن وإسكات ممنهج ومقصود لصوت الضحايا. فالكيان الصهيوني وحلفاؤه الغربيون لم يترددوا حتى قبل حروب الإبادة الراهنة على شعوبنا في المنطقة في الترويج بوقاحة لخطط إعادة رسم وتشكيل الإقليم وخرائطه.⁴

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا مع نكبة فلسطين 1948، تحوّل الوطن العربي إلى ساحات حروب دائمة، وتحوّلت الكثير من مدنه وحتى بعض دوله إلى مقابر جماعية كبرى لضحايا العنف الإمبريالي الغربي والصهيوني، خصوصاً في العقود القليلة الماضية. فقد تجاوز عدد ضحايا الحصار والحروب الأمريكية-العربية الهمجية المتتالية وتبعاتها على العراق بين عامي 1991-2006 فقط أكثر من ثلاثة ملايين شهيد، بالإضافة إلى تدمير الدولة العراقية وتقويض نسيجها المجتمعي،⁵ فيما دمّرت الحروب الإمبريالية الدولة الليبية كلياً وحوّلتها إلى دولة فاشلة في حالة حروب مستمرة، وأغرقت سورية في أتون حروب كارثية دمّرت بناها التحتية وأعادت مجتمعها عقوداً إلى الوراء (وكان ذلك) مترافقاً مع انخفاض حاد في متوسط العمر وفقدان جيل كامل من الشباب، ما أسّس لغياب أيّ أفق لإمكانية الاستقرار في المستقبل.⁶ أما اليمن، أفقر دول المنطقة على الإطلاق، فأصبح نموذجاً مرّكباً لمصفوفة الفقر والعدوان العسكري والتجويع الجماعي المستمر. وفي فلسطين ولبنان، فإن ما نشاهده من عنف صهيوني-إمبريالي يومي على مدى العامين الماضيين من تدمير وإبادة لمدن وبلدات ومناطق كاملة ليس إلا تكتيفاً لما كان يحصل بشكل مستمر خلال الثمانين عاماً الماضية ولا يزال.

وما يجري اليوم من حروب إبادة في فلسطين، هو امتداد لتاريخ طويل من العنف الإمبريالي الاستعماري الغربي ضدّ شعوب المنطقة والعالم. فكل ما يحصل من عدوان على فلسطين خصوصاً، والوطن العربي عموماً، يتزامن كذلك مع مسار عالمي كارثي على مستوى الأمن الغذائي والإنساني، كما على المستوى العسكري. فبيانات مؤسسة الأمم المتحدة لـ"التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي" (أي بي سي) يشير إلى أن أكثر من نصف مليار إنسان في غالبية دول الجنوب العالمي، من بنغلاديش في الشرق إلى غواتيمالا في الغرب، مروراً بأغلب الدول الأفريقية (الغنية جداً بالمصادر والثروات)، يعيشون في درجات متقدمة (3-5) من انعدام الأمن الغذائي، من "الأزمة" إلى "الطوارئ" و"الكارثة".⁷ هذا الواقع لا ينفصل عن آليات الهيمنة الرأسمالية التي تحتكر الموارد وتستثمر في الموت والفقر بوصفهما أدوات لضمان السيطرة. أما عسكرياً، فقد تحوّل الجنوب العالمي إلى مسرح عمليات شبه دائمة للقوى الغربية، حيث نفّذت القوات الأمريكية وحدها، بحسب تقارير رسمية، 116 عملية في العام 2011،⁸ ارتفعت إلى 96 عملية في أفريقيا فقط بحلول العام 2016،⁹ ما يعكس التوسّع المستمر في العقيدة العسكرية الإمبريالية.

في ضوء ما تقدّم، لا يمكن فهم الحروب الدائرة في فلسطين، خصوصاً في غزة، ولبنان أيضاً بمعزل عن سياق المشروع الإمبريالي الغربي الأوسع. فهذه الحروب ليست أحداثاً استثنائية أو معزولة، بل تمثّل محطات متكرّرة ضمن مشروع استعماري إمبريالي غربي مستمر يعيد إنتاج آليات الإبادة بأشكال وأدوات متجددة. ومن هذا المنظور، لا تُعتبر المقاومة مجرّد ردّ فعل ظرفي، بل ضرورة وجودية، وأفقاً تحرّرياً في مواجهة مشروع

لا يسعى فقط إلى الإبادة الممنهجة للشعب الفلسطيني، بل إلى نفي الوجود العربي السياسي والثقافي واقتلعه، وليس فقط إخضاعه أو السيطرة عليه.

غير أن مرور عامين على هذه الحروب الإبادية أظهر، بشكل أكثر جلاءً من أي وقت مضى، أن الإشكالية الجوهرية لا تكمن في غياب الوعي بما يحدث وكيف يحدث ومن المسؤول عنه، أو في قصور الفهم لدى الشعوب العربية والإسلامية، وحتى لدى شعوب العالم عموماً (لا سيّما منذ انطلاق حرب الإبادة على غزة)، لطبيعة الكيان الصهيوني ومشروعه، أو لطبيعة التحالف الإمبريالي الغربي الداعم له. بل تتجسّد المعضلة أساساً في غياب الوعي الثوري الفاعل، أي الوعي الذي يُترجم إلى ممارسة سياسية وتنظيمية ثورية قادرة على المقاومة والمواجهة والتغيير. وفي ذروة المجازر التي ينفّذها الكيان الصهيوني، مدعوماً بشكل مطلق من المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، برزت في بعض الأوساط العربية والفلسطينية، مقاربات اختزالية تعمل على تشييء الإبادة وتعامل معها بوصفها قضية إنسانية أو قانونية أو جنائية، أو حتى كحدث استثنائي في الصراع القائم ومن خارج سياقه الحقيقي، فاقتصر التركيز على توثيق الجرائم وتوصيفها ضمن الأطر القانونية الدولية، دون أن ينعكس ذلك في فعل مقاوم مناسب ومتناسب يعادل جسامته الكارثة وأبعادها التاريخية والوجودية.

استناداً إلى مجمل ما وقع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وارتكازاً إلى غياب ردود الفعل التي تليق بحجم المأساة وجسامتها، يمكن الاستنتاج، بكل وضوح، إننا نعيش لحظة من أشد لحظات غياب الوعي الثوري في التاريخ العربي الحديث. والمقصود هنا ليس غياب المعرفة بما يحدث ومعرفة المسؤول الحقيقي عما يحدث، بل غياب التلازم الضروري بين الوعي والممارسة. ولا تقتصر هذه الأزمة على الإقليم العربي فحسب، بل تتعدّاه إلى العالم بأسره، في ظل تريع وتدجين الطبقات العاملة والقوى الاجتماعية المتضررة، وانهيار وتراجع نوعي في أدوار الأحزاب السياسية التقليدية، وفقدان الفاعلية الثورية. فالمعرفة وحدها، مهما كانت واضحة، لا تفضي إلى التغيير ما لم تتجسّد في فعل جماعي منظم ومقاوم.

إن حالة الشلل الجماعي والصمت، أمام هذا التوحّش، هي في جوهرها التعبير الأوضح عن الانهزامية وغياب الوعي الثوري الحقيقي. وبالتالي، ليس المطلوب فقط فضح أدوات الهيمنة والرأسمال العالمي بوصفها أدوات قتل وإبادة، سواء أكانت أدوات عسكرية أم اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية، بل إلى التأكيد أيضاً على أن وجود أدوات ورموز مقاومة فعالة قادر على إظهار هشاشة البنية الإمبريالية وضعفها الكامن، إذا ما وُوجهت بفعل ثوري حقيقي.

لهذا، فاستمرار الصمت العربي والعالمي أمام ما يحدث في فلسطين، وأيضاً لبنان واليمن، لا يمثّل فقط إخفاقاً أخلاقياً كارثياً للإنسانية جمعاء، بل يشير إلى تحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضاً على المستوى العالمي. فهذا الغياب لم يعد مجرد انكفاء سياسي أو عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل يُمكن قراءته بوصفه انعكاساً لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية التي تعيد تشكيل الوعي الجمعي والخيال السياسي وتعيد تشكيل أنماط الوعي والسلوك والإدراك الإنساني، بحيث يُدفع الناس نحو القبول بصيغة أحادية للحياة: نحو صيغة يكون فيها الصمت نوعاً من التعايش مع القتل، ويُختزل فيها أمل الصامتين

بأن يأتي قتلهم من قبل آلة التوحش الإمبريالي الصهيوني لاحقاً لقتل الآخرين فقط، لا أكثر. فالرأسمالية المتوحشة، أفرغت وتُفرغ الفعل الجمعي من مضمونه، وأعادت إنتاج البشر بوصفهم أفراداً منفصلين، لا يملكون سوى أن يصمتوا وهم يشاهدون، في قتل غيرهم، قتلهم المؤجل فقط.

لهذا، لم تعد إبادة الفلسطينيين مجرد قضية سياسية أو إنسانية فحسب، بل أصبحت مرآة تعكس مآلات وتحولات العالم الحديث كله، ومصير الإنسانية في ظل الهيمنة الإمبريالية الغربية. والمرعب أن مشاهدة الإبادة، والصمت، والتواطؤ، وأيضا غياب الفعل، باتت علامات فارقة جداً في مرحلة حاسمة جداً تُصاغ فيها الإنسانية من جديد، ولكن، هذه المرة، على أنقاض المعاناة والدمار والإبادة. فالإبادة الجارية في فلسطين، خصوصاً في ظل غياب أي رد فعل إنساني فاعل، مناسب، ومتناسب، وضمن نظام عالمي يُعاد تشكيله وفق منطق السوق والربح الذي يتمّ تحصيله بالقتل والإبادة، تمثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ الإنسانية الحديث. وإن استمرار هذا الصمت، مع تلاشي واندثار الفاعلين التاريخيين، ينهي بمستقبل قاتم، لا يعاني فيه الإنسان من العنف وحده، بل من فقدان المعنى، ومن عجز العالم عن تبرير إنسانيته أمام أكثر الكوارث وأشدّها وضوحاً ودموية.

لقد بات واضحاً في هذه اللحظة من التاريخ الحديث، أن الإمبريالية الغربية والعلاقات الرأسمالية في جوهرها هي علاقات قتل وإبادة، لا تستهدف الفلسطينيين والعرب وحدهم، وإن كانوا حالياً في مركز العاصفة الهمجية، بل تتجه نحو الكون بأسره، وبشكل خاص نحو شعوب الجنوب العالمي. وبفضل تضحيات شهداء غزة وفلسطين ولبنان واليمن، يدرك العالم طبيعة وحقيقة المنظومة الرأسمالية الإمبريالية العالمية ومستوى توحشها أكثر من أي وقت مضى. لذلك، فإن الواجب التاريخي والإنساني يفرض استنهاض جميع القوى المقاومة، وتفعيل طاقاتها ضمن الصراع الجاري، من فلسطين إلى كل أصقاع العالم.

المقاومة، في هذا السياق وفي هذه المرحلة، ليست مجرد خيار استراتيجي، بل أصبحت تمثل غاية وجودية وهدفاً بحدّ ذاتها، وشكلاً من أشكال الدفاع عن الحياة والكرامة في مواجهة منظومة لا ولن تنتج إلا الإبادة، طالما أن رأس المال يتراكم من خلال العنف، والقمع والتدمير والإبادة. وعليه، فإن وجود المقاومة واستمرارها، بكل أشكالها، يُعدّ واجباً وضرورة قصوى لا بديل عنها في هذه اللحظة المفصلية من تاريخ البشرية.

الإبادة

منذ الأسبوع الأول لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان واضحاً وبالأدلة القاطعة أن ما يجري في قطاع غزة هو حروب إبادة غير مسبوقة، وليس مجرد حرب أخرى أو عدوان آخر، أو حتى حرب إبادة أخرى. فمنذ اليوم الأول، بدأ الكيان الصهيوني، مسلحاً بدعم أمريكي وغربي مطلق وشامل، بتنفيذ حملة منهجية ومخططة مسبقاً للقتل الجماعي ضدّ المدنيين الفلسطينيين، مترافقة مع تدمير منهجي وشامل للبنية التحتية المدنية والحيوية، بما في ذلك التدمير الكامل للمدن والقرى والمخيمات والأحياء السكنية، والمواقع التعليمية والثقافية، ودور العبادة

(مساجد وكنائس)، والمرافق الطبية. كذلك، أدّت العمليات العسكرية، وبشكل مقصود ومخطط مسبقاً، إلى تدمير شبكات إمدادات الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي. كل ذلك وغيره الكثير، ترافق مع حصار غير مسبوق على القطاع أدّى إلى تفاقم آثار العدوان الهامي بسبب الانقطاعات المستمرة في إمدادات المساعدات الإنسانية التي أسّست للتجويع الهامي الذي يتعرّض له القطاع منذ الشهر الأول. لم يكن العالم بحاجة للانتظار عامين حتى يبدأ بعضه مجرّد تقبل هذا التوصيف الذي يتفق تماماً مع بنية وتاريخ وجرائم ودور ووظيفة الكيان الصهيوني منذ ما يقارب الثمانين عاماً، خصوصاً أن العديد من المؤسسات الدولية والإنسانية حذّرت من احتمالاته منذ الأسبوع الأول لحرب الإبادة.

فبعد أقل من أسبوع فقط على العدوان، 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أصدر "معهد ليمكين لمنع الإبادة الجماعية" بيان "تنبيه نشط بخصوص الإبادة الجماعية" في غزة محذراً "قادة [دول] العالم من أن الأزمة مرشحة للتدهور إلى نمط خطير من القتل الجماعي والإبادة الجماعية"، وحمل "قادة الولايات المتحدة تحديداً (إلى جانب العديد من القادة الغربيين الآخرين) المسؤولية الرئيسية" بسبب "استمرارهم في "دعم إسرائيل" بقوة بالأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية" وطالب البيان "القادة الغربيين بوضوح وشدة على التراجع عن دعمهم لـ 'إسرائيل' لارتكاب إبادة جماعية فعلية ضدّ الفلسطينيين، سواءً من خلال المجازر أو التهجير القسري للسكان، حتى لا يصبحوا متواطئين في الإبادة الجماعية."¹⁰

لم يكن القادة الغربيون متواطئين منذ البداية فقط، وفق التحذير النشط لمعهد ليمكين. فلم يحظَ ما سُمّي "الرّدّ (الصهيوني) بدعم قوي فقط من القادة الغربيين الذين" وفق ما أشار البيان "أشرفوا لتوّهم على الإبادة الجماعية التي ارتكبتها أذربيجان، حليفة 'إسرائيل'، ضدّ الأرمن في ناغورنو كاراباخ"، بل تمّت تسميتهم بالاسم بمن فيهم "الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، ورئيسة المفوضية الأوروبية أوروسولا فون دير لاين، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، والمستشار الألماني أولاف شولتز" مشيراً إلى نفاق الغرب الفاضح لادعائه "العلي بحقوق الإنسان".

أهمية هذا التحذير، وتحديدًا في الأسبوع الأول للعدوان، تعود لاستناد المعهد إلى تعريف الإبادة الجماعية "كعملية" بدلاً "من كونها حدثاً واحداً"، يمكن تصنيفها إلى عشرة أنماط، وكذلك، اعتماد نهج التحليل على ثماني خطوات، وبالتالي إمكانية تحديد وتمييز الإبادة الجماعية في مراحلها المبكرة والتحذير منها. فلا فائدة من اكتشاف الإبادة بعد حصولها وحصول توافق على توصيفها، سوى للمؤرخين والباحثين الذين لا تحقق معرفتهم أي نوع من العدالة للضحايا، وهو فعلاً ما حصل في بيان المعهد الأول. لكن توفر الأدلة القاطعة وتراكمها دفع المعهد المتخصص وخبرائه في جرائم الإبادة الجماعية، واستناداً إلى هذه المنهجية التي تميّز بين عشرة أنماط وثماني خطوات، ومنذ الأسبوع الأول، إلى حسم أن ما يجري فعلاً في غزة هو "نمط خطير من القتل الجماعي والإبادة الجماعية".

وفيما يشير التحذير، بأثر رجعي الآن، إلى فعالية منهجية المعهد الذي استطاع تمييز أن ما يجري عملية إبادة جماعية، طالب المعهد بعدها بخمسة أيام فقط، 18 تشرين الأول/ أكتوبر [2023]، محكمة الجنايات الدولية بتوجيه اتهامات لرئيس حكومة الكيان "بنيامين نتنياهو بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، في ظلّ حصار غزة وقصفها، وتعدّد مظاهر نية الإبادة الجماعية، وخاصة تغريدته [المحذوفة] بتاريخ 17/ 10/ 2023،"¹¹ أي قبل إصدار محكمة الجنايات الدولية مذكرة اعتقال نتنياهو وغيره من المجرمين الصهاينة بأكثر من ثلاثة عشر شهراً.¹²

بعد شهرين على البيان التحذيري، في كانون الأول/ ديسمبر 2023، وخلال عدّة أيام فقط، أصدر المعهد المتخصص، مرة أخرى، سلسلة من البيانات التي لا تدع مجالاً للشك أن ما يجري هو "تمط خطير وغير مسبوق من الإبادة الجماعية"، وأيضاً قام بتسمية المسؤولين المباشرين. ففي 8 كانون الأول/ديسمبر [2023]، كان "بيان يدين تقاعس المجتمع الدولي عن وقف الإبادة الجماعية في غزة، مع إشارة خاصة إلى دور الولايات المتحدة،"¹³ واضحاً وحاسماً: "نعيش لحظة مظلمة في تاريخ البشرية، لحظة لن تُنسى قريباً. بالنسبة للفلسطينيين، ستكون هذه نكبة ثانية، وربما تكون نتيجتها أسوأ، كالمحو الكامل للوجود الفلسطيني في فلسطين التاريخية. بالنسبة لمؤسسات العالم، سيكون هذا فشلاً لا يُغتفر."¹⁴ أما "بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الإبادة الجماعية في غزة سنّهي أيّ مصداقية ربما كانت تتمتع بها منذ غزو العراق عام 2003، في أدّعائها الدفاع عن السلام والأمن الدوليين". فبالرغم من الارتفاع الحاد جداً في عدد الشهداء في غزة، وفي الوقت "الذي يهاجم فيه المستوطنون الصهاينة القرى ويُهجّرون آلاف الفلسطينيين قسراً في الضفة الغربية أيضاً، وكل ذلك ياذن واضح من الجيش الإسرائيلي" وعلى الرغم من الرعب والمعاناة المؤلمة التي لا تطاق التي يعيشها سكان غزة، فقد رفض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صرخات الاستغاثة التي أطلقها أكثر من مليوني فلسطيني في أربع مناسبات منفصلة. وبقيادة الولايات المتحدة، الحليف الرئيسي لـ"إسرائيل" في مجلس الأمن، حشدت الدول الغربية تأييدها لرفض وقف إطلاق النار، بل وحتى لمجرّد "هدنة إنسانية قصيرة". كان "التصويت خلال جلسة مجلس الأمن الدولي في 18 تشرين الأول/ أكتوبر [2023] (واستخدام الولايات المتحدة لحق النقض، الفيتو) مثلاً واضحاً على العرقلة الأميركية المتعمدة،" ولاحقاً، في 27 من الشهر نفسه، تصويتها ضدّ مطالبة وتأييد 120 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدنة إنسانية تُفضي إلى وقف إطلاق نار دائم.

وتركيزاً على الأفعال التي تسبب في الإبادة الجماعية، لا الأقوال والدعاية والتضليل الغربي، شدّد المعهد على أنه "ينبغي على قادة العالم أن يدركوا الآن أن الدعم الأعمى للدول المتطرفة المسلحة بكثافة، مثل "إسرائيل"، سيؤدي إلى فظائع جماعية، خاصة عندما يُصوغ قادة الدول خطابهم علناً بعبارات وجودية صفرية المحصلة. ومع ذلك، فإن القادة الغربيين أنفسهم الذين يُفترض بهم تشجيع حليفهم "إسرائيل" على التهدئة يفعلون عكس ذلك. في الواقع، منعت إدارة بايدن حتى استخدام مصطلح "التهدئة" من قبل جميع المسؤولين الحكوميين.

البيان الثاني، "بيان حول تواطؤ إدارة بايدن في الإبادة الجماعية في غزة" الصادر في 22 كانون الأول/ ديسمبر [2023] لم يكن أكثر وضوحاً فقط، بل كان مخصصاً للولايات المتحدة ودورها ومسؤوليتها عن جريمة الإبادة

الجماعية في غزة. بوضوح كامل، نصّ البيان على أن "إدارة الرئيس جو بايدن تتحمّل مسؤولية الخسائر الفادحة في أرواح وممتلكات الفلسطينيين في غزة نتيجةً للطبيعة العشوائية للعمليات الجوية والبرية 'الإسرائيلية'، فالولايات المتحدة "تواصل تسهيل تدمير 'إسرائيل' للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية بدعمها الدبلوماسي والمالي والعسكري الثابت". ونظراً لتمويل ودعم ومسؤولية إدارة بايدن لهذا العنف، دعا معهد ليمكين لمنع الإبادة الجماعية المحكمة الجنائية الدولية إلى "إدراج التحقيقات في تواطؤ الولايات المتحدة في الإبادة الجماعية في غزة كجزء من تحقيقاتها الجارية في الجرائم الفظيعة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2015".

اللافت أن كل اتهام تم توجيهه للمقاومة الفلسطينية زوراً وكذباً في طوفان الأقصى وتمّ كشف زيفه لاحقاً، تمّ توثيقه بدقة "في سلوك القوات الصهيونية" خلال العدوان البرّي الذي "شكّل دليلاً قوياً على نية الإبادة الجماعية". كما جاء في بيان المعهد وغيره من المؤسسات الدولية في أول شهرين فقط. فالكيان كان "يقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، عمداً وعن قرب". وفي "16 كانون الأول/ ديسمبر [2023]"، شاهد العالم برعب الجيش الصهيوني "وهو يجرف الخيام خارج مستشفى كمال عدوان، ويسحق المصابين داخلها ويدفنهم أحياء". كما "تسبب الجيش 'الإسرائيلي' في وفاة خمسة رضع من الخدج (غير مكتملي النمو) في وحدة العناية المركزة في مستشفى النصر بعد إجبار آبائهم وطاقم المستشفى على المغادرة. كما أطلق الجنود الصهاينة النار على النازحين". وفي الأسبوع نفسه فقط، تلقت الأمم المتحدة تقارير مؤكدة تفيد بأن "جنوداً إسرائيليين" فصلوا الرجال عن النساء خلال غارة على مبنى في مدينة غزة، وقتلوا ما لا يقل عن أحد عشر رجلاً أمام أفراد أسرهم، وحشروا النساء والأطفال في غرفة حيث تعرّضوا لإطلاق النار عليهم واستهدفهم بقنبلة يدوية.

لهذا، أكّد معهد ليمكين بشكل حاسم "أن عمليات القتل المُستهدفة للمدنيين بسبب هويتهم دليل على الإبادة الجماعية، وكذلك الفصل بين الرجال والنساء، وقتل أفراد العائلة أمام بعضهم البعض، واستهداف أفراد مجموعات المُستضعفين والرمزيين للغاية (مثل الأطفال)، وتدمير التراث الثقافي، وتدمير الموارد التي تُغذي الحياة، مثل المزارع. كما تُمثّل طقوس الإذلال، كتلك التي شاهدها العالم في فيديوهات "الجيش 'الإسرائيلي'" نفسه وصور الرجال الفلسطينيين العراة، مؤشرات على نية الإبادة الجماعية". واستنتج المعهد بعد شهرين "إن الاحتفاء الواسع بهذا الإذلال والدعم الشعبي للسخرية من حياة الفلسطينيين مؤشّران على مجتمع مُتشبّع بعمق بأيديولوجية الإبادة الجماعية".¹⁵

وبالتوافق مع بيان معهد ليمكين الأول، وبعد شهرين من العدوان الهمجى (9 تشرين الأول/ أكتوبر 2023) أصدرت أيضاً نخبة من الأكاديميين وخبراء دراسات الإبادة الجماعية بياناً أكّدوا فيه بشكل قاطع وبالأدلة، أن العدوان الصهيوني على غزة هو "الأكثر كثافة وفتكاً من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، ما تسبب بالموت والدمار بمستوى غير مسبوق". فعدد الشهداء المدنيين الكبير، ونسبتهم الكبيرة من السكان بعد شهرين فقط (0.7٪)، تمثّل بحدّ ذاتها كارثة ديمغرافية.

فخلال أقل من شهرين فقط، تمّ تدمير أكثر من نصف (50٪) كل البنايات والمرافق المدنية والحيوية في شمال قطاع غزة، وتمّ تحويلها إلى مناطق غير قابلة للسكن والعيش. وفي الأيام الأولى للعدوان (حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر 2023)، ألقي الكيان الصهيوني على غزة أكثر من 25 ألف طنّ من المتفجرات، أي ما يعادل قنبلتين نوويتين من النوع الذي ألقي على هيروشيما. فيما وثّقت منظمات دولية، استخدام قنابل الفوسفور الأبيض وغيره من الأسلحة المحرّمة دولياً في استهداف علني ومخطط للمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمساجد، والكنائس، والمخابز. كما قتل الكيان الصهيوني في الأيام الأولى، أيضاً، الكثير من المهنيين الأساسيين والكوادر الحيوية للمجتمع المدني، بمن فيهم أكثر من 220 عاملاً في مجال الرعاية الصحية، وأكثر من 100 موظف من موظفي الأمم المتحدة، وعشرات الصحفيين. علاوة على ذلك، أكّدت مجموعة الخبراء أن "مستوى الدمار والقتل غير المسبوق [والذي] يشير إلى جرائم حرب واسعة النطاق" تتوفّر فيه العناصر القانونية المكوّنة لما يعتبره "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" جريمة ضدّ الإنسانية، وتحديدًا بكونه "هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضدّ مجموعة سكانية مدنية مع العلم المسبق بذلك".

بالإضافة إلى ذلك، كانت عشرات التصريحات الصادرة عن مسؤولين صهاينة، بمن فيهم رئيس الكيان ورئيس الحكومة ووزراء في مجلس الوزراء الحربي وأعضاء كنيست، بالإضافة إلى كبار ضباط الجيش منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر [2023]، تشير إلى وتؤكد على وجود أدلة لا لبس فيها على نية مسبقة بـ "تدمير" الفلسطينيين "باعتبارهم مجموعة بشرية قائمة بذاتها"، وهو ما يتوافق بوضوح وبشكل حرفي مع تعريف "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" الصادرة عن الأمم المتحدة. كل هذا وأكثر تمّ ارتكابه في أول ستين يوماً من حروب الإبادة على غزة. لكن العدوان وحروب الإبادة لم تتوقّف عند ذلك.¹⁶

فمع دخول حروب الإبادة الصهيونية-الغربية المستمرة على الشعب الفلسطيني في غزة عامها الثالث، تكون، بالتالي، ليست فقط أكثر الجرائم الوحشية والهمجية التي عرفتتها الإنسانية بشاعة وهمجية واستمراراً، ولكن أيضاً جريمة الإبادة الأكثر توثيقاً في كل التاريخ الحديث على الإطلاق. فحروب الإبادة الشاملة التي يشنّها الكيان الصهيوني بمشاركة ميدانية/عسكرية ومباشرة ودعم أمريكي وأوروبي مطلق وشامل، بالإضافة إلى دعم وإسناد من بعض الأنظمة العربية والإسلامية، لا ولم تحدث في سياق حرب كبرى أو نتيجة لها، ولم يتمّ اكتشافها في أعقاب ارتكابها، وهي بالتأكيد ليست ردّة فعل على أيّ حدث آخر إلا لمن لم ولا يعرف ولا ولم يسمع بكل ما حصل على امتداد قرن قبل الطوفان وعامين بعده. فليس ما يحدث في غزة جريمة إبادة أخرى كتلك التي عرفتتها البشرية، بل حرب إبادة يتمّ ارتكابها بشكل منهجي ومخطط وبشكل وحشي وفتاك غير مسبوق، وأيضاً بشكل علني وبالوقت الفعلي.

فعلى مدى عامين كان العالم كله، ولا يزال، يشاهد بثّاً حياً ومباشراً ومستمرّاً لحروب الإبادة وقتل المدنيين وتجويعهم بوحشية غير مسبوقة مترافقة مع عمليات إبادة ثقافية وتعليمية وصحية، وتدمير شامل ووحشي لكل مقدرات وإمكانات وجود واستمرار الحياة، حتى بمجرد شكلها البدائي وتحويل غزة إلى منطقة غير قابلة للعيش وفق متطلبات المشروع الصهيوني الإبادي، عبر اجتثاث كامل ومنهجي لكل البنى والمؤسسات الضرورية

للاجتماع الإنساني. فبالإضافة إلى القتل الجماعي الوحشي والإبادة الجسدية، لا يزال العرب والعالم يتابعون بالزمن الفعلي التدمير الشامل والمنهجي الوحشي لما تبقى من البنى التحتية المدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تجعل من مجرد الاستمرار في الحياة غير ممكنة، وحتى مستحيلة.

فالكيان الصهيوني، بمشاركة ودعم وتغطية كاملة من الولايات المتحدة وأوروبا، وحتى بعض الأنظمة العربية والإسلامية، قام حتى الآن بتدمير أكثر من 80 ٪ - 90 ٪ من كل الأبنية والمرافق المدنية والتعليمية والثقافية والصحية في قطاع غزة كلياً، بما يشمل تدمير مدن وبلدات وقرى ومخيمات كاملة، كما تشير تقارير المنظمات الدولية وصور الأقمار الصناعية إلى مدن وبلدات "تمت تسويتها بالكامل" كخزاعة، ورفح، وبيت حانون، وبيت لاهيا، وجباليا، وخانيونس، وعبرسان الكبيرة، وبنى سهيلا، ومؤخراً مدينة غزة، بالإضافة إلى مناطق وأحياء سكنية كاملة في كل بقعة في قطاع غزة.

أما المرافق والمنشآت الصحية فقد تمّ تدمير غالبية المستشفيات (32 من أصل 36 كلياً، بالإضافة إلى عشرات المراكز والعيادات الصحية) فيما تعرّضت بقية المستشفيات إلى أضرار جسيمة (تفوق 94 ٪، وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية) لدرجة عجزها عن توفير أبسط الخدمات الأساسية بسبب العدوان المستمر والحصار ومنع الأدوية والتجهيزات الطبية الضرورية. أما الطواقم والكوادر الطبية فقد تمّ استهدافها بوحشية وقتل أكثر من 1400 عامل في هذا القطاع،¹⁷ واعتقال أكثر من 300 منهم (بشكل مقصود ومنهجي كما يشير تحقيق صحيفة الغارديان عن مجزرة المسعفين في رفح في آذار/ مارس 2025 من قبل وحدة من لواء غولاني بقيادة وتشجيع الجنرال الفاشي يهودا فاخ). إضافة إلى ذلك، تمّ تدمير محطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه وشبكات الصرف الصحي بشكل مقصود ومنهجي لجعل الحياة مستحيلة.¹⁸

أما البنية التحتية الثقافية، فقد تمّ تدمير أكثر من ألفي مؤسسة تعليمية بما يشمل كل الجامعات (12 جامعة)، وغالبية المدارس (أكثر من 520 مدرسة)، والمتاحف (تدمير 10 متاحف وفقدان آلاف القطع الأثرية النادرة)، ومواقع أثرية، ومساجد، وكنائس، ومكتبات، ومواقع الأرشيفات الوطنية والدينية... في حملة إبادة ثقافية شاملة لم يعرف التاريخ الحديث لها مثيلاً من حيث المنهجية، والكثافة، والوحشية المخططة مسبقاً. هذا لا يتجاوز فقط التعريف القانوني المعتمد عالمياً للإبادة، ولكنه أيضاً غير مسبوق بشموليته في تاريخ كل الحروب الحديثة. فالهدف من عمليات القتل الجماعي وتدمير البنى التحتية المدنية والثقافية لا يهدف فقط إلى جعل إمكانية استمرار الحياة بعد الحرب مستحيلة، ولكن يهدف أيضاً إلى إبادة تاريخ كامل من الوجود الإنساني الحضاري المتواصل منذ أكثر من عشرة آلاف سنة وإبادة الهوية والذاكرة الوطنية الفلسطينية.

وفيما يقترب الرقم الرسمي للشهداء مع نهاية العام الثاني لحروب الإبادة من سبعين ألفاً، تؤكد كل الدراسات الأكاديمية الرصينة (مجلة لانسيت الطبية، ومستودع بيانات الأبحاث "هارفرد داتا فيرس") أن مستوى التوحّش والقتل أكبر بكثير، وأن الرقم الحقيقي يشير إلى كارثة أكبر وأن الفجوة بين هذا الرقم والعدد الحقيقي مرعبة (قد تصل من 3-11 ضعف الرقم المعلن، وفقاً لتجارب الحروب السابقة). الدراسة

المحكمة الأولى المنشورة في مجلة لانسيت الطبية الرصينة التي تعتمد منهجية علمية تاريخية بناء على التجارب السابقة، في حزيران/ يونيو 2024 وضعت الرقم أعلى من الرقم الرسمي حينها بـ 41 ٪ (64,260 شهيد). وفي تشرين الأول / أكتوبر 2024، أي بعد عام على العدوان، واستناداً إلى منهجية علمية لتقدير الإصابات الجسدية المباشرة فقط، تجاوز التقدير 70 ألف شهيد (قبل عام من الآن). أما التقدير الذي نشرته المجلة في كانون الثاني/ يناير 2025، قبل تسعة أشهر، والذي يتضمّن تقديراً للضحايا المباشرين وغير المباشرين (نتيجة للعدوان وتبعاته) فكان يتجاوز الـ (186) ألف شهيد. بكل المقاييس، تشير كل الأرقام والتقديرات، بما فيها الرقم الأدنى، إلى كارثة ديموغرافية غير مسبوقة، قد تتجاوز قتل 10 ٪ من السكان، وما يجعلها كذلك هو تواصلها واستمرارها لعامين فيما العالم والعرب والمسلمون يتابعونها بالبتّ الحي والمباشر ببلادة تقارب الموت السريري.

هندسة التجويع وعسكرة الطعام

منذ أكتوبر 2023، انخفض معدل استهلاك السعرات الحرارية في غزة إلى مستويات خطيرة، يقدر بعض الخبراء أنها وصلت أقل من تلك التي كان يحصل عليها المعتقلون في معسكرات النازية وخصوصاً معسكر أوشفيتس، الذي تمّت مقارنته بغزة. ففي أوشفيتس، أثناء الهولوكوست، كان السجناء يتلقّون في المتوسط ما بين 1000-1500 سُعرة حرارية يومياً، وهو مستوى منخفض جداً يعبر عن مستوى توحّش النازيين، لكنه ما زال أكثر من الذي يتم تسجيله في غزة بعد تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث وصل في الأشهر الأخيرة إلى أقل من 800 سُعرة حرارية يومياً بالمعدل. ومع تدمير المنشآت الزراعية وشبكات التوزيع وازدياد القيود على المساعدات الإنسانية في غزة، انخفض متوسط الاستهلاك إلى معدلات غير مسبوقة حتى وصلت في أغلب مناطق القطاع إلى مستويات أقل مما كان في معسكرات النازية. هكذا، لم تنافس الصهيونية التوحّش النازي فقط، ولكنها تجاوزته.¹⁹

لكن "المجاعة (في غزة) ليست مجرد نقص في الغذاء فحسب، بل هي الانهيار المتعمد للأنظمة اللازمة لبقاء الإنسان."²⁰ فعلى امتداد فترة الحرب، استهدفت الغارات الجوية الصهيونية بشكل منهجي ومقصود الأراضي الزراعية، والمصانع الغذائية، ومنشآت التخزين، وكل البنية التحتية الغذائية، ما شلّ قدرة أهل غزة على إنتاج الطعام وتخزينه. كذلك، أدّى تدمير المزارع والبيوت البلاستيكية (التي يعتمد عليها سكان غزة للحصول على الطعام الطازج) إلى تقليل كبير في توفر المنتجات الطازجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق الحدود قيّد واردات الطعام والأسمدة. وأيضاً، قاد نقص الوقود نتيجة للحصار إلى عقبة كبيرة أمام توزيع الطعام والمساعدات الإنسانية في غزة. فالعديد من المناطق تعتمد على المولدات التي تعمل بالوقود لتبريد الطعام ونقله، وبدون ذلك يتلف الطعام قبل أن يصل إلى السكان. ومع انقطاع الكهرباء، فحتى أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى الطعام، لا يمكنهم الحفاظ عليه بشكل صحيح، ما يزيد من أزمة الغذاء.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونتيجة للتقييد المخطط لإمكانية الوصول إلى الطعام بشكل كبير وغير مسبوق من قبل الصهاينة، وتعطيل سلاسل التوريد بمنهجية عبر العمليات العسكرية انهار، النظام الغذائي في غزة بالكامل. فالعديد من التقارير الرصينة والموثوقة تشير إلى أن السكان قد يستهلكون أقل من 1000 سعرة حرارية يومياً، وغالباً أقل من ذلك، خصوصاً في الأشهر الستة الماضية.

لكن قصة التجويع المنهجي والمخطط في غزة لم تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بل تصاعدت فقط بشكل كارثي. فلقد بدأ الحصار على قطاع غزة، بعد تصنيف غزة من قبل الكيان الصهيوني "كياناً معادياً" في أيلول/سبتمبر 2007، وتضمن القرار العسكري الصهيوني الذي كان "يهدف إلى فرض قيود صارمة على المدنيين" أيضاً "إجراء حسابات دقيقة لاحتياجات غزة اليومية من السعرات الحرارية، وفق وثيقة اضطرت الجيش الصهيوني للكشف عنها بعد مطالبات قانونية".²¹ ومجرد اعتماد سياسة حساب السعرات الحرارية كما هو واضح في الوثائق الرسمية، لم يعد هناك شك أن قطاع غزة أخضع لسياسة تجويع مخططة منذ صيف 2007.

وفي الوقت نفسه، كشفت برقيات دبلوماسية أمريكية سرية نشرتها ويكيليكس أن "مسؤولين إسرائيليين" أبلغوا دبلوماسيين أمريكيين علناً أن الهدف من حصار غزة هو إبقاء اقتصادها على شفا الانهيار. "فكما جاء في برقيات من تشرين الثاني/نوفمبر 2008، "أرادت إسرائيل" أن يعمل اقتصاد غزة بأدنى مستوى ممكن، بما يتماشى مع تجنب أزمة إنسانية." بالإضافة إلى ذلك، كشفت برقيات سرّبتها ويكيليكس "أن الولايات المتحدة عرضت تحويل 70 مليون دولار إلى غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 في محاولة لتخفيف الوضع الاقتصادي. إلا أن اللواء 'الإسرائيلي' عاموس جلعاد رفض السماح بالتحويل، قائلاً إنه لا ينبغي للفلسطينيين استلام أي شيء".²²

وبعد عامين من حروب الإبادة، يتعرض أهلنا في قطاع غزة إلى حرب تجويع شرسة تستهدف القتل الجماعي بشكل أوسع كاستكمال لعملية الإبادة الشاملة. فقد مرّت أكثر من ستة أشهر منذ أن مُنعت جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، المحدودة أصلاً منذ بداية حرب الإبادة، من دخول القطاع بشكل كامل. وما توفّر سابقاً من سلع أساسية ضرورية لبقاء الناس على قيد الحياة استنفذت كلياً منذ أشهر. وليس ما يحصل في قطاع غزة عملية تجويع منهجية ومخططة كجبهة شرسة من جبهات حروب الإبادة فقط، بل هي أيضاً غير مسبقة. وبرغم أن الكيان الصهيوني عمد منذ البداية لعسكرة الطعام واستخدامه كسلاح إبادة، إلا أنه تصاعد بشكل وحشي أثناء الحرب. فوفق مؤسسة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أي بي سي) وهي مرجع رائد في أزمات الجوع وتقدم تحليلات وتصنيفات منتظمة لحالة الأمن الغذائي في العالم، إن "أسوأ سيناريو محتمل وممكن للمجاعة يتكشف في غزة".

من 11 أيار/مايو 2025 إلى نهاية أيلول/سبتمبر 2025، صُنّف القطاع بأكمله في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ومن المتوقع أن يواجه جميع السكان أزمة أو انعدام أمن غذائي حاد. يشمل ذلك 470,000 إنسان (22 ٪ من السكان) في حالة كارثة (المرحلة الخامسة والأعلى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، وأكثر من مليون شخص (54 ٪) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف

المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، ونصف المليون المتبقي (24 %) في حالة أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). وهذا يُمثّل تدهوراً كبيراً مقارنةً بتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي السابق (الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2024) والظروف المتردية التي تم رصدها بالفعل بين 1 نيسان/أبريل و10 أيار/مايو 2025. خلال هذه الفترة، تم تصنيف 1.95 مليون شخص (93 %) في حالة أزمة أو أسوأ (المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى)، بما في ذلك 244 ألف شخص (12 %) في المرحلة الخامسة (كارثة) 925 ألف شخص (44 %) في المرحلة 4 (طوارئ).

لكن، وكما كان متوقعاً، مع التوسع المُعلن للعدوان العسكري في جميع أنحاء قطاع غزة، واستمرار عجز الوكالات الإنسانية على الوصول إلى السكان المحتاجين بشدة، والتصعيد المستمر في الأعمال العدائية، واستمرار النزوح الجماعي للسكان، فإن تبعات تصاعد أخطار المجاعة في قطاع غزة لم تعد مجرد احتمال، بل حقيقة. ففي 15 آب/أغسطس 2025، أكدت مؤسسة الأمم المتحدة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وبالأدلة حدوث المجاعة ووصولها المرحلة الخامسة (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، في محافظة غزة. وبعد 22 شهراً من حروب الإبادة المتواصلة، أكدت المؤسسة أن أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة يواجهون ظروفاً كارثية تتسم بالجوع والعوز والموت. كما أن 1.07 مليون شخص (54 %) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، و396 ألف شخص (20 %) في حالة أزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي).

وكما كان الوصول إلى المرحلة الخامسة من التصنيف (كارثة) متوقعاً، كما أشارت التقارير الأولى عن احتمال تفاقم الأوضاع بين منتصف آب/أغسطس 2025 ونهاية أيلول/سبتمبر 2025، من المتوقع أيضاً امتداد المجاعة (المرحلة الخامسة) إلى دير البلح وخان يونس قريباً جداً. ومن المتوقع أيضاً أن يواجه ما يقرب من ثلث السكان (641 ألف شخص) ظروفاً كارثية (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، بينما من المرجح أن يرتفع عدد من هم في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) إلى 1.14 مليون شخص (58 %).²³ وعلى الرغم من محدودية البيانات، بسبب الحصار، تشير التقديرات إلى أن الأوضاع في محافظة شمال غزة التي تتعرض للعدوان المستمر منذ عامين لا تقل سوءاً عن تلك في محافظة غزة، إن لم تكن أسوأ.

إن الفهم الشامل لحروب الإبادة في فلسطين (غزة والضفة والأراضي المحتلة في العام 1948)، ولبنان أيضاً، حيث بدأت تتكشف وتنقذ خطط الإبادة كما يحصل لعشرات القرى والبلدات في الجنوب اللبناني والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت (مع انفضاح الخطط الأمريكية-الصهيونية وتواطؤ منظومة الحكم اللبنانية والمنظومة العربية الرسمية)،²⁴ تبقى ناقصة بالاستناد فقط إلى الوثائق والبيانات والتصريحات واعتماد التعريف القانوني. فالحديث عن الإبادة يبقى ناقصاً ما لم يتحوّل هذا التشخيص إلى منطلق لبرنامج كفاي شامل يرفض أن تتحوّل الشعوب العربية، وفي مقدمتها الشعبان الفلسطيني واللبناني، إلى مادة

أرشيفية لبحوث مستقبلية عن الإبادة، كما حدث مع شعوب أخرى تمّ القضاء عليها تحت أنقاض الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية.

فعمليات الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية-صهيونية كبرى، ولا علاقة لها بتهديدات مختلفة كما يروج شركاء الكيان في الإبادة من الحكومات إلى الإعلام الغربي وحتى بعض الحكومات والإعلام العربي في سرديتهم الإبادة التضليلية. فأصلاً، لا يحدّد "القانون الدولي" الذي فصلّ أصلاً على مقاس السياسات والمصالح الإمبريالية ولا "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية" أيّ شروط خاصة أو ظروف استثنائية تُجيز أيّ نمط من الإبادة الجماعية في أيّ ظرف كان ووفق أيّ شروط كانت، كما تتضمن السردية الصهيونية والغربية لتبرير الإبادة الهمجية. بل إن الاتفاقية الدولية تُحدّد العناصر الأساسية للجريمة اللازمة من أجل مقاضاة مرتكبيها بموجب القانون الدولي. ووفقاً للتعريف القانوني للجريمة كما حدّدته "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية"، فإن الإبادة الجماعية هي "جريمة نية". وتُعرّف المادة الثانية الإبادة الجماعية بأنها "نية التدمير، كلياً أو جزئياً، لجماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، بصفتها هذه". هذا يعني أن خيار تدمير جماعة ما يمكن أن يُرتكب لدوافع استراتيجية، والكيان الصهيوني وحلفاؤه الغربيون لم يتردّدوا منذ اليوم الأول لحروب الإبادة على شعوبنا في المنطقة من الترويج لخطط إعادة رسم وتشكيل الإقليم وخرائطه.

لهذا، ليس غريباً أن تُظهر البيانات العسكرية والمالية المتوفرة لحروب الإبادة وحدها وبوضوح أن الحروب الجارية ضدّ الشعب الفلسطيني في غزة (فلسطين) وأهلنا في لبنان والعدوان المستمر على شعبنا في اليمن، ليست مجردّ عدوان منفرد من قبل الكيان الصهيوني، بل هي حروب مموّلة ومدعومة بشكل مباشر وشبه كامل وعلني من قوى دولية كبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وحتى بعض الأنظمة العربية والإسلامية. فضخامة الموارد العسكرية والمالية التي تمّ تسخيرها لخدمة هذه الحروب الهمجية تؤكّد أنها جزء من مشروع استعماري ممتد، وليست مجردّ ردّة فعل عسكري ليس لها ما يبررها مطلقاً حتى وفق القانون الذي صيغ على مقاييسهم ووفق مصالحهم أصلاً. هذا يفترض، بالتالي، ويستدعي قراءة جادة وموضوعية لأدوار هذه القوى في تمكين وتمويل وتأجيج حروب الإبادة بحق شعوبنا.

تشير الدراسات إلى أن "التجويع المدبّر"، كما يحصل في غزة، لا يؤثر فقط على "الصحة الجسدية" للسكان، ولا يمتد أيضاً إلى "الصحة النفسية". بل إن له آثاراً بعيدة المدى ستكون تبعاتها على الأجيال القادمة التي لم تولد بعد كارثية، ليس أقلّها زيادة معدلات الوفاة بسبب الأمراض المزمنة، مثل السل والتقرّم وتأخر النمو والضعف العام.

"أرجوكم اقرأوا تقرير لجنة تصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل" من الغلاف للغلاف. اقرأوه بحزن وغضب. ليس ككلمات وأرقام، بل كأسماء وأرواح. لا شك أن هذه شهادة دامغة. إنها مجاعة. إنها مجاعة. إنها مجاعة كان بإمكاننا منعها لو شُحّ لنا. ومع ذلك، تتراكم المواد الغذائية على الحدود بسبب العراقيل الممنهجة من جانب إسرائيل'. إنها مجاعة على بُعد مئات الأمتار من الطعام، في أرض خصبة. إنها مجاعة تصيب الأكثر ضعفاً

أولاً. لكلٍّ منها اسم، ولكلٍّ منها قصة. إنها مجاعة تسلب الناس كرامتهم قبل أن تسلبهم حياتهم. إنها مجاعة تُجبر الوالد على اختيار طفله الذي يُطعمه. إنها مجاعة تُجبر الناس على المخاطرة بحياتهم بحثاً عن الطعام. إنها مجاعة حذّرتنا منها مراراً وتكراراً. لكن لم يُسمح لوسائل الإعلام الدولية بتغطيتها، لتكون شاهداً. إنها مجاعة العام 2025. مجاعة القرن الحادي والعشرين التي تراقبها الطائرات المسيّرة وأحدث التقنيات العسكرية في التاريخ. إنها مجاعة يروّج لها بعض القادة 'الإسرائيليون' علناً كسلاح حرب. إنها مجاعة أمام أعيننا جميعاً. الجميع يدرك ذلك. مجاعة غزة هي مجاعة العالم. إنها مجاعة تسأل: "ماذا فعلتم؟" المجاعة ستظلُّ، بل يجب (أن)، تطاردنا جميعاً. إنها مجاعة متوقّعة ويمكن الوقاية منها. مجاعة سببها القسوة، مبرّرة بالانتقام، ممكّنة باللامبالاة، ومستدامة بالتواطؤ. إنها مجاعة يجب أن تحفّز العالم على اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحاً. يجب أن تُخجل العالم وتدفعه إلى بذل المزيد من الجهد. إنها مجاعة تسأل أيضاً: '... وماذا ستفعلون الآن؟'²⁵

الاقتصاد-السياسي للإبادة هكذا بدأت حرب الإبادة واستمرت

في أقل من عام واحد فقط، ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و30 أيلول/سبتمبر 2024، أنفقت الولايات المتحدة ما لا يقل عن (22.76) مليار دولار على المساعدات العسكرية لـ "إسرائيل" (17.9 مليار دولار مباشرة)، بالإضافة إلى (4.76 مليار دولار) على العمليات الأمريكية ذات الصلة في المنطقة. يستثني هذا الرقم مبلغ (2.1) مليار دولار أخرى من تكاليف التجارة البحرية الإضافية بسبب الإسناد اليميني المدهش للشعب الفلسطيني، بالإضافة لالتزامات الإنفاق المستقبلية غير المحددة، زيادة المساعدات الأمنية للشركاء الإقليميين الآخرين، وأيضاً تكاليف اقتصادية أوسع تتجاوز النفقات العسكرية المباشرة، ما استدعى توصيف الإنفاق المعلن (أي الـ 22.76 مليار دولار) بـ "المحافظ" من قبل مُعدّي تقرير "تكلفة الحرب" في مركز واتسون في جامعة براون الأمريكية. فبالإضافة إلى كل ذلك، قامت الولايات المتحدة أيضاً بتوسيع وجودها في المنطقة (أواخر أيلول/سبتمبر، أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2024)، ما يضيف إلى تحديات قياس النطاق الكامل للتحويلات العسكرية الأمريكية إلى الكيان الصهيوني،²⁶ خصوصاً بوجود الكثير من "المناورات البيروقراطية" التي تحجب وتموّه بعض التفاصيل الضرورية لمعرفة الدعم العسكري والاقتصادي الإجمالي للكيان الصهيوني.²⁷

وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن فقط أول دولة تعترف بما سمي "الحكومة المؤقتة" للكيان الاستيطاني الصهيوني في العام 1948، بل كانت، ومنذ البداية داعماً قوياً ومستمراً لدرجة أن الكيان كان، ولا يزال، أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية... حصل الكيان من حكومة الولايات المتحدة فقط، وفق ما هو متوفّر فقط من بيانات، على حوالي (310) مليارات دولار (مُعدّلة حسب التضخم) كمساعدات اقتصادية وعسكرية إجمالية. أما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فقد أجرت إدارة بايدن وحدها أكثر من مئة عملية تحويل مساعدات عسكرية إلى الكيان، على الرغم من أن ست عمليات فقط "استوفت" الحدّ

الأدنى المذكور للمراجعة في الكونغرس، ولم يتم الإعلان عنها. كما تلقى الجيش الصهيوني شحنات أسلحة عاجلة من مخزون استراتيجي تحتفظ به الولايات المتحدة في الكيان منذ ثمانينيات القرن الماضي. وفي الأيام الأولى في أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر، وافقت الولايات المتحدة أيضاً على "استئجار" الكيان لبطاريتي دفاع صاروخي من طراز القبة الحديدية كانت واشنطن قد اشترتها سابقاً من الكيان.²⁸

وبالرغم من أن "التكلفة المباشرة لتمويل الحرب على غزة ولبنان بلغت 112 مليار شيكل (31 مليار دولار) في (كل) العام 2024"، وفقاً لتقرير صادر عن وزارة المالية الصهيونية،²⁹ فقد بلغت التكلفة المباشرة لتمويل الحرب على غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر (2023) وحتى شهر آب/أغسطس 2024 (أي تقريباً نفس الفترة التي تغطي الدعم الأمريكي المباشر فقط (19.7 مليار دولار)، 100 مليار شيكل أو ما يعادل (26.4 مليار دولار)، بحسب وزارة المالية الصهيونية.³⁰ أي أن الولايات المتحدة ساهمت بما يقارب أو ما يقارب الـ 70 ٪ من كل تكاليف الحرب، عدا التكاليف الخاصة بعملياتها العسكرية ذات الصلة. لكن لو تمّ حساب الإنفاق الأمريكي الكلي المعلن فقط بما يشمل العمليات العسكرية ذات الصلة بالحرب الصهيونية، وفق التقدير المحافظ الموثق فقط (22.76 مليار دولار)، فإن المساهمة الأمريكية وحدها في السنة الأولى لحروب الإبادة فقط تقارب الـ 80 ٪ من تكاليف المجهود العسكري.

أما كندا، الداعم الآخر للكيان الاستيطاني في أمريكا الشمالية، فقد كشف تقرير أعدته مجموعة "أوقفوا التسليح الآن"، صدر في نهاية تموز 2025، زيف ادعاءات الحكومة الكندية عن وقف تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني.³¹ فمنذ أواخر العام 2023 أرسلت كندا ما لا يقل عن 391 شحنة من المعدات العسكرية إلى "إسرائيل"، بما في ذلك الرصاص وقطع غيار الأسلحة ومكوّنات لطائرات (ف 35). ويتناقض هذا مع تصريحات رئيس الحكومة جاستين ترودو، الذي ادّعى علناً توقف كندا عن تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني، بعد تمرير قرار في البرلمان الكندي في أوائل العام 2024.

ويفضّل التقرير كيف أن كندا منحت عدداً قياسياً من تصاريح تصدير الأسلحة في الأشهر الأخيرة من العام 2023، قبيل التغيير العلني في السياسة، مما يبدو أنها كانت تهدف إلى تجاوز أيّ حظر محتمل. على سبيل المثال، تمّت الموافقة على ما يزيد على 28 مليون دولار من المعدات العسكرية بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، ولا يزال تنفيذ العديد من هذه الشحنات قائماً. وعلى الرغم من الادّعاءات بوقف شحنات الأسلحة، تمّ إلغاء 30 تصريحاً فقط لتصدير الأسلحة من قبل كندا، ما يعني أن الغالبية لا تزال قائمة.

بالإضافة إلى الدعم العسكري، حصل الكيان الصهيوني على 100 مليون دولار كتبرعات غير خاضعة للضريبة للجامعات "الإسرائيلية" في عام 2023 فقط، بما في ذلك مؤسسات لها صلات قوية بالجيش "الإسرائيلي"، مثل "جامعة بار إيلان" و"جامعة بن غوريون"، التي تعرف بعلاقاتها مع الجيش "الإسرائيلي"، حيث يتمّ استخدام برامجها لتدريب الجنود والطيارين المستقبليين. ومن بين هذه المؤسسات التي تلقت دعماً مالياً كندياً أيضاً، "معهد وايزمان للعلوم"، الذي كان له دور في تطوير الأسلحة النووية.

أما على الجانب الآخر من الأطلسي، فبالإضافة للمشاركة الميدانية العسكرية والأمنية المباشرة لعدد من الدول الأوروبية، حتى لا نقول شيئاً عن الدعم الدبلوماسي والسياسي والإعلامي لحروب الإبادة، كان الدعم العسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني خلال حرب الإبادة من قبل عدد كبير من الدول الأوروبية أيضاً، استمرراً لتاريخ طويل من الدعم والتمكين للمشروع الصهيوني في فلسطين (ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا، رومانيا، النمسا، إسبانيا، بلجيكا، هولندا). فالاتحاد الأوروبي كتكتل قَدَّم حوالي 126 مليون يورو لدعم 130 مشروعاً بمشاركة جهات "إسرائيلية"، بما في ذلك شركات عسكرية وأمنية (مثل شركة "الصناعات الجوية الإسرائيلية") استتباعاً لأكثر من 747 مليون يورو منذ 2021 ضمن برنامج "أفق أوروبا".³²

أما بخصوص مساهمة الداعم العسكري والمالي الأوروبي الأكبر للكيان الاستيطاني فقط، فقد أصدرت ألمانيا وفق ما هو معلن فقط، منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 13 أيار/مايو 2025، تراخيص تصدير لمعدات عسكرية للكيان الصهيوني بقيمة تقارب (485.1) مليون يورو أو ما يعادل (550) مليون دولار، وتشمل أنظمة أسلحة، وذخائر، وأجهزة رادار واتصالات، وقطع غيار مركبات مدرعة، أي أنها كلها مرتبطة بالعدوان على غزة.³³ وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت ألمانيا مساعدات مباشرة وغير مباشرة لتطويع بعض المعدات العسكرية (مثل الغوّاصات)، ولكن لم يتمّ تحديد قيمتها بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومثل ألمانيا، وافقت بريطانيا على تراخيص تصدير بقيمة 17 مليون جنيه إسترليني (22 مليون دولار) من ضمنها مكونات لأنظمة الأسلحة، مثل طائرات إف 35. أما إيطاليا، فقد شكّلت صادراتها العسكرية للكيان 1% من إجمالي الاستيراد العسكري في الربع الأخير فقط من العام 2023 (في أوج المذبحة)، كما كان حال فرنسا. أما مساهمات باقي دول الاتحاد الأوروبي منفردة، خصوصاً إسبانيا، وبلجيكا، وهولندا، والنمسا، وحتى رومانيا، فمؤثّقة أيضاً وفق ما هو معلن فقط.

وعلى الرغم من أن قبول وهم وجود فارق أو اختلاف في سياسات الأنظمة الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية والقضايا العربية وقضايا شعوب الجنوب لا مبرر له أصلاً بسبب التاريخ الطويل والموثق للأداء الأوروبي، إلا أن حروب الإبادة في غزة على مدى عامين تؤكد أن المنظومة الغربية كانت على الدوام وحدة واحدة بغض النظر عن تقسيم العمل الذي لا يتوجب أن يخدع أحداً بعد الآن.

أما في المنطقة العربية الإسلامية، فلم يبقَ سيف عربي أو إسلامي، تقريباً، لم يجد له غمداً في أجساد أطفال ونساء ومدني ومقاومي غزة والضفة وفلسطين، وكذلك لبنان واليمن، وتراوحت المواقف العربية والإسلامية الرسمية من الصمت السلبي إلى المشاركة الفعلية في العدوان على غزة ولبنان واليمن وإسناد الكيان الصهيوني عبر العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية، وأيضاً العسكرية في بعض الحالات، مع الكيان الصهيوني حتى في أوج المذبحة. وبينما تتصدّر مشيخة الإمارات قائمة الدول العربية والإسلامية التي شهدت علاقاتها مع الكيان "الإسرائيلي" تطوراً ملحوظاً، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والعسكري في أوج حرب الإبادة، إلا أنها لم تكن

الوحيدة.³⁴ فالقائمة تشمل غالبية دول الخليج (السعودية، والبحرين، وقطر)، كما تشمل المغرب، والأردن، ومصر والسلطة الفلسطينية. أما من الدول الإسلامية، فتتصدّر تركيا، التي تربطها علاقة تاريخية بالكيان الاستيطاني، قائمة دول منظمة العمل الإسلامي قاطبة (سنفرد بياناً تفصيلياً لأدوار النخب الحاكمة في هذه الدول العربية والإسلامية اقتصادياً وعسكرياً قريباً).

النموذج الجديد للإبادة: (براداييم جديد)

في نهاية شهر تموز/ يوليو 2025، أصدرت "الرابطة الدولية لعلماء الإبادة الجماعية" بياناً شاملاً ومفصلاً يلخص قرار الرابطة حول حرب الإبادة في غزة بعد تصويت الأعضاء عليه،³⁵ مؤكّدة إن "سياسات إسرائيل" وأفعالها في غزة تُطابق التعريف القانوني للإبادة الجماعية الوارد في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948). كذلك، أقرّت الرابطة الدولية أن "سياسات إسرائيل" وأفعالها في غزة تُشكّل جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وفقاً لما يُعرّفه القانون الإنساني الدولي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. "وبالإضافة إلى دعوة حكومة الكيان الصهيوني "إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي تُشكل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية ضدّ الفلسطينيين في غزة، بما في ذلك الهجمات المتعمدة على المدنيين وقتلهم، بمن فيهم الأطفال، والتجويع، والحرمان من المساعدات الإنسانية والمياه والوقود وغيرها من المواد الأساسية لبقاء السكان، والعنف الجنسي والإنجابي، والتشريد القسري للسكان"، وأيضاً دعوتها "إلى الامتنثال لأوامر التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية،" دعت الرابطة الدولية "الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية إلى الوفاء بالتزاماتها، والتعاون مع المحكمة، وتسليم أيّ فرد صدرت بحقه مذكرة توقيف".

أما آخر تقرير أممي، فصدر عن "لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق" التي حقّقت في الأحداث التي وقعت منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى 31 تموز/ يوليو 2025، وخلصت إلى "أن السلطات الإسرائيلية والقوّات الأمنية ارتكبت أفعال إبادة جماعية، بما في ذلك القتل، والتسبّب في أضرار جسيمة أو نفسية خطيرة، وفرض ظروف معيشية تُهدّد الحياة، ومحاولة منع الولادات. وتعتبر هذه الأفعال وفقاً للاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948.³⁶ كما وجدت اللجنة، مثل كل التقارير السابقة، أدلّة على نيّة الإبادة الجماعية بناءً على سلوك وتصريحات المسؤولين "الإسرائيليين"، بما في ذلك فشلهم في منع أو معاقبة الجرائم. وأكّدت اللجنة أن القادة السياسيين والعسكريين في "إسرائيل"، مثل الرئيس إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قد حرّضوا على الإبادة الجماعية ويجب محاسبتهم. ودعت اللجنة "إسرائيل" إلى التوقّف الفوري عن هذه الأفعال والامتنثال للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك رفع الحصار، والسماح بالمساعدات الإنسانية، وإنهاء سياسة التجويع. كما حثّت الدول الأعضاء على وقف نقل الأسلحة إلى "إسرائيل" واتخاذ إجراءات ضدّ أولئك المسؤولين عن مساعدة الإبادة الجماعية.

لم يكن هذا التقرير الأول للجنة الدولية. فالتحقيق الذي سبقه في العام الماضي، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 - أيلول/سبتمبر 2024، خلص إلى نتائج مشابهة، على الرغم من أنه حينها لم يجزم بحدوث الإبادة بسبب منع الكيان الصهيوني للجنة من الوصول إلى فلسطين، وخلص إلى التعبير عن "مخاوف جدية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك استخدام التجويع كسلاح حرب، وإمكانية وقوع إبادة جماعية في غزة، ونظام فصل عنصري في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية".³⁷

مع صدور التقرير الأممي الأخير، وأيضاً قرار "الرابطة الدولية لعلماء الإبادة الجماعية"، لم يتبقّ تقريباً أي مؤسسة متخصصة أو رابطة علمية ذات صلة بمجال الحروب والإبادة الجماعية، أو مؤسسة دولية، أو منظمة حقوقية لم تُعلن موقفاً حاسماً بشأن ما يجري في قطاع غزة.

لهذا، فإن استمرار البعض، على الرغم من كل التوثيق السابق، في رفض الاعتراف بالإبادة الجماعية المتفاقمة، وأيضاً محاربة وعرقلة اتخاذ أي إجراء بشأنها لا يعكس فشلاً سياسياً للمنظومة الدولية، كما قد يعتقد البعض، ولا يعبر حتى عن انحطاط الأطر الأخلاقية والقانونية التي قامت عليها المنظومة الدولية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً. وليس هذا فقط لأن هذا، القتل والإبادة، هو فعلاً الطبيعة الحقيقية لمنظومة الهيمنة الغربية... بل، لأن جرائم الإبادة التي نراها في فلسطين ولبنان والعدوان على بقية المنطقة مدفوعة بأسباب استراتيجية وخطط إمبريالية-صهيونية كبرى، ولا يمكن فصلها عن مشروع إمبريالي أمريكي-أوروبي أوسع، يتجاوز حدود فلسطين ليطال الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية برمته، وحتى الجنوب العالمي كله.

فحتى وفق معايير المنظومة القانونية التي تَمَّت صياغتها أصلاً وفق متطلبات المصالح الإمبريالية الغربية، وعلى ذوق ومقاس القوى الكونية المهيمنة منذ الحرب العالمية الثانية، لم تكن تدخلات وإصدارات معهد ليكن وغيره من مؤسسات دولية أعمالاً مناصرة أو معزولة، بل استندت إلى هذه التعريفات القانونية ذاتها، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948)، التي تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها أفعال تُرتكب "بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية،" بما في ذلك القتل، والتسبب في أذى جسدي أو نفسي جسيم، وفرض ظروف معيشية متعمدة تُؤدي إلى تدمير الجماعة جسدياً. ووفقاً لمنهجية المعهد الخاصة (وهي منهجية تميز بين عشرة أنماط من السلوك الإبادي الجماعي وتحدّد ثمانية مراحل زمنية للإبادة الجماعية، تتراوح من التصنيف واللاإنسانية إلى الإبادة والإنكار)، لم تكن أفعال الكيان الصهيوني في غزة قابلة للاعتراف بأنها إبادة جماعية من حيث النية والتأثير فحسب، بل أظهرت أيضاً خصائص جميع المراحل تقريباً في وقت واحد. تشير الطبيعة المنهجية للتدمير، ولغة ومفردات الإبادة التي يستخدمها المسؤولون الصهاينة منذ اليوم الأول، والاستهداف المستمر للمدنيين والبنية التحتية الحيوية، إلى حملة مصممة لتحقيق نتائج ديموغرافية وإقليمية وجيوسياسية دائمة.

ففي وقت مبكر من منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان معهد ليمكين صريحاً: لقد كشف سلوك الكيان الصهيوني "عن نمط من نية الإبادة الجماعية، والذي تجلّى من خلال تنسيق العمليات العسكرية، وتكتيكات الحصار، والحرب النفسية." وكان المنشور المحذوف الآن لرئيس وزراء الكيان، نتنياهو، على منصة إكس في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي استشهد به المعهد، مجرد رمز لهذه النية التي عبّر عنها بكثافة ووضوح كل مسؤولي الكيان. كان هذا بمثابة أثر رقمي آخر يضاف إلى الكثير غيره من رسائل الكيان المتعدّدة والعلنية عن الإبادة الجماعية، والتي لم تسعَ فقط إلى تبرير العنف الجماعي، بل إلى وضعه ضمن سرديّة صراع وجودي صفري أيضاً. فبيان "الأكاديميين وخبراء الإبادة والهولوكوست"، الأهم في العالم، والذي صدر بعد شهرين من الحرب (9 كانون الأول/ديسمبر 2023)، وثّق أيضاً تصريحات ونيّة رئيس الكيان الاستيطاني، ورئيس وزرائه، ووزرائه، ونوابه، وقادة جيشه الذين أعلنوا منذ اليوم الأول نيّتهم القاطعة لإبادة الشعب الفلسطيني في غزة. كذلك وثّق ملف القضية الاستثنائي الذي قدّمته جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية بعد شهرين من حرب الإبادة (29 كانون الأول/ديسمبر 2023)، "تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها" (جنوب أفريقيا ضدّ "إسرائيل")،³⁸ والمرافعات القانونية الاستثنائية من قبل الفريق القانوني الجنوب أفريقي³⁹ في كانون الأول/ديسمبر 2023، وأيضاً التدابير المؤقتة التي أصدرتها المحكمة الدولية في 26 كانون الثاني/يناير 2024 (بعد ثلاثة أشهر)، حيث وجدت أنه "من المعقول" أن تكون "إسرائيل" قد ارتكبت أعمالاً قد تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية،⁴⁰ والتدابير الإضافية التي أصدرتها المحكمة الدولية في 28 آذار/مارس 2024 "تأمر فيها 'إسرائيل' بضمان توفير الإمدادات الغذائية الأساسية وغيرها من السلع الإنسانية دون عوائق، في ظلّ مواجهة سكان غزة للمجاعة"⁴¹ وما تبعها من قرارات تطالب بوقف الحرب.⁴²

وإلى جانب الإجراءات المباشرة للجيش والكيان الصهيوني، شدّد معهد ليمكين على التواطؤ المؤسسي والرسمي للقوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. وأشار إلى الدور البنيوي للدعم العسكري والدبلوماسي الأمريكي والأوروبي في تمكين استمرار وتصعيد الفظائع في غزة. واستشهد باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعرقلة أيّ محاولة لوقف إطلاق النار والتهديّة، وشحنات الأسلحة الضخمة، والرفض الخطابي حتى لاستخدام مصطلح "خفض التصعيد"، كدليل قاطع على أن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا حتى مجرّد متفرّجين سلبيين، بل مُمكنين ومشاركين فعليين في الإبادة الجماعية.

وفي بيان كانون الأول/ديسمبر 2023، خلص معهد ليمكين إلى أن أحداث غزة تُمثّل نقطة تحوّل في العلاقات الدولية والقانون، ليس فقط بسبب حجم الدمار والمعاناة، بل لأنها كشفت عن أزمة شرعية في نظام حقوق الإنسان العالمي. وأعلن البيان بقوة: "إن هذه الإبادة الجماعية ليست مجرّد اعتداء على الشعب الفلسطيني، بل هي انهيار للأعراف والمؤسسات التي وُضعت لمنع مثل هذه الجرائم. إذا شُحّ باستمرار هذا الأمر دون عقاب، فإن وعد 'لن يتكرر أبداً' لن يصبح مجرّد وعد فارغ، بل فاحشاً."

كما سلَّط المعهد الضوء على تداعيات ذلك على الذاكرة والهوية الجماعية الفلسطينية، مشيراً إلى أن حملة الإبادة هذه تحمل سمات "النكبة الثانية" – في إشارة إلى التطهير العرقي وطرده الفلسطينيين من وطنهم في العام 1948. ومع ذلك، حذّر من أن حرب الإبادة الراهنة قد تُسفر عن كارثة أكبر: "محو الوجود الفلسطيني تماماً من فلسطين التاريخية". بينما يقف العالم عند هذا المنعطف، دعا معهد ليمكين المؤسسات القانونية الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إلى رفض التآطيرات الملوّطة أو المصحّحة للوضع. وحثَّهم على تسمية الجريمة بمسماها الحقيقي: إبادة جماعية، تتكشف في لحظة، تُسهِّلها شبكة من الجهات الفاعلة الحكومية وصمت المؤسسات.

وبحلول نهاية العام 2023، كانت الأدلة المتزايدة، وعدد الشهداء المتزايد باستمرار، والاستهداف الممنهج للبنية التحتية المدنية والحيوية الضرورية للحياة، و"فشل" المجتمع الدولي في التدخل، قد تجاوزت، في رأي معهد ليمكين ومراقبين آخرين، حدود النقاش. وما تبقى هو الإرادة الأخلاقية والسياسية لوقف الإبادة الجماعية، والمطالبة بالمساءلة، والحفاظ على سلامة القانون الدولي نفسه.

هذا بياننا للناس المقاومة غاية وهدف

لم يسبق في كل التاريخ الحديث أن شهد العالم، وعلى مرأى ومسمع مليارات البشر، جريمة إبادة جماعية واسعة النطاق تُنفذ في الزمن الفعلي، وعلى مدار عامين متتاليين، وبالبث الحيّ والمباشر، كما يحصل في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد أتاحت تقنيات البث المباشر والانتشار الهائل للوسائط الرقمية، توثيق جرائم الإبادة لحظة بلحظة. ومع ذلك، كشفت هذه التجربة عن مفارقة مأساوية: فبالرغم من حضور الكارثة في الوعي الإنساني العالمي الجمعي لم يُفصَّ ذلك إلى أيِّ تحرك حقيقي فعال مناسب ومتناسب، بل تمثَّلت ردود الفعل بالتبلُّد، أو في أفضل الأحوال، بالتضامن العاطفي العابر. وعلى الرغم من هذا الحدث غير المسبوق، وبهذا الشكل، في التاريخ الحديث، فإن منظومات الرقابة، والخجل الجمعي، والقسوة لا تكتفي بحجب الاستجابة الأخلاقية والإنسانية، بل حتى تسخر أحياناً من مشاعر الحزن والذهول والرعب، من صدمتنا وحزننا على الفاجعة المروّعة التي حلَّت بأهلنا في فلسطين ولبنان واليمن.

لقد عايناً، وعايَنَ العالم كُلُّه قليلاً فقط من تلك المشاهد والأحداث القاسية والمروّعة التي لا تُحتمل، تلك التي سطرَّت فيها غزة تاريخاً غير مسبوق من الألم، والدماء، والقتل، والدمار. ولعامين متتاليين، لم يتوقَّف الموت عن الزحف بجنون، ولم تفرغ السماء من صرخات الأبرياء. شاهدنا وشهدنا، وشاهد العالم وشهد أحداثاً ومشاهد مروّعة لعدد كبير يومياً من الجثث الممزقة والمحروقة والمقطّعة، لآلاف الأطفال الصغيرة، محمولة على أيدي مرتعشة لآباء وأمهات مكلومين، لضحايا يُدفنون جماعياً يومياً بالمئات، أو يُحرقون في خيام النزوح، أو يُلقون في ممرّات المستشفيات والشوارع بلا هوية ولا اسم. تابعنا وتابع العالم، لعامين كاملين ولحظة بلحظة، كيف

يُستباح الدم والإنسان بوحشية غير مسبقة لم يكن ممكناً للعقل البشري أن يتخيل أنها ممكنة الحدوث وأن بعض البشر قادرين على ارتكابها بهذه الهمجية والقسوة والتوحش، في غزة، والضفة، ولبنان، واليمن، دون أن تنتفض الإنسانية لكرامتها ومصيرها الممكن. شاهدنا كيف يحمل أهلنا المكلومون على كاهلهم، يوماً بعد يوم، أوجاع كل الأرض، ويغرقون في ويلات وعذابات ومأسٍ لا تنتهي.

لكن، وبالرغم من هذا الكم الهائل من العنف والدمار والقتل البشع المستمر بلا انقطاع منذ عامين، فإن الردّ الفعلي والمناسب والمتناسب ظلّ غائباً، وحلّ مكانه لعامين متتالين صمت عربي وعالمي يكاد يكون تواطئاً. والمفجع جداً أن هذا الصمت يتفاقم كل يوم على الرغم من إدراك الناس ماذا يحصل وكيف يحصل ومن المسؤول. فبينما يواصل الناس، ويواصل العرب والمسلمون، في كل مكان حياتهم، يُقتل كل يوم مئات من الأبرياء في غزة والضفة ولبنان واليمن وأكثر الطرق وحشية وهمجية وبأكثر الأسلحة تدميراً، أو يُجبرون على مشاهدة قتل وحرق وتقطيع أطفالهم أمام أعينهم دون القدرة على فعل شيء غير الانتظار ومناشدة العالم، أو يجبر الأطفال على مشاهدة قتل آبائهم وأمهاتهم وعائلاتهم بوحشية أمام أعينهم، أو تباد آلاف العائلات الممتدة كاملة وتمسح كلياً من السجل المدني فلا يبقى منها حتى من يسرد شيئاً عن معاناتهم وعذاباتهم، أو حتى من يذكر أو يتذكر أنهم كانوا بيننا وعاشوا مثلنا وأبیدوا بوحشية غير مسبقة.

ولعلّ الأخطر من كل ذلك أن الإنسانية كلّها تواجه اليوم، من خلال هذه الإبادة، امتحاناً وجودياً غير مسبوق، امتحاناً لا يتعلّق فقط بقيمها ومبادئها، بل بمستقبلها ككل. فالسكوت على الإبادة الجارية في فلسطين والمستمرة منذ عامين سيكون عاملاً تأسيسياً يرسم مستقبل الإنسانية جمعاء ويحدّد أي نوع من البشر سنكون، وفي أي مجتمعات ودول وفي أي عالم سوف نعيش.

والمقلق جداً، ويجب أن يكون مخيفاً جداً للجميع، أن استمرار الصمت العالمي أمام ما يحدث في فلسطين، وأيضاً لبنان واليمن، لا يمثل فقط إخفاقاً أخلاقياً للإنسانية جمعاء، بل يشير إلى تحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضاً على المستوى العالمي. فهذا الغياب لم يعد مجرد انكفاء سياسي أو عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل يُمكن قراءته بوصفه انعكاساً لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية التي تعيد تشكيل الوعي الجمعي والخيال السياسي وتعيد تشكيل أنماط الوعي والسلوك والإدراك الإنساني، بحيث يُدفع الناس نحو القبول بصيغة أحادية للحياة: نحو صيغة يكون فيها الصمت نوعاً من التعايش مع القتل، ويُختزل فيها الأمل بأن يأتي قتلنا من قبل آلة التوحش الإمبريالي الصهيوني لاحقاً لقتل الآخرين فقط، لا أكثر. فالرأسمالية المتوحشة، أفرغت وتُفرغ الفعل الجمعي من مضمونه، وأعادت إنتاج البشر بوصفهم أفراداً منفصلين، لا يملكون سوى أن يصمتوا وهم يشاهدون، في قتل غيرهم، قتلهم المؤجل فقط. وعلى الرغم من ذلك، يظلّون صامتين.

لم تعد إبادة الفلسطينيين مجرد قضية سياسية أو إنسانية فحسب، بل أصبحت مرآة تعكس مآلات وتحوّلات العالم الحديث كلّ، ومصير الإنسانية في ظل الهيمنة الإمبريالية الغربية. والمرعب أن مشاهدة الإبادة، والصمت،

والتواطؤ، وأيضاً غياب الفعل، باتت علامات فارقة جداً في مرحلة حاسمة جداً تُصاغ فيها الإنسانية من جديد، ولكن، هذه المرة، على أنقاض المعاناة والدمار والإبادة. فالإبادة الجارية في فلسطين، خصوصاً في ظل غياب ردّ فعل إنساني فاعل، مناسب، ومتناسب، وضمن نظام عالمي يُعاد تشكيله وفق منطق السوق والربح، تمثل نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الإنسانية الحديث. وإن استمرار هذا الصمت، مع تلاشي واندثار الفاعلين التاريخيين، ينبئ بمستقبل قاتم، لا يعاني فيه الإنسان من العنف وحده، بل من فقدان المعنى، ومن عجز العالم عن تبرير إنسانيته أمام أكثر الكوارث وأشدّها وضوحاً ودموية.

بناء على كل سبق:

أولاً: إن كل ما سلف (انظر النص الكامل للتوثيق) من توصيف حال، بوحشيّته وهمجيته، وأيضاً بمساراته واحتمالاته الرهيبة، يشكّل التبرير الأقوى والأمثل للمقاومة، والسبب الأبلغ لنصرتها والدفاع عنها، إلا لمن يقبل بهذا المسار المتوحّش للإنسانية. فإذا لم يكن ما حصل ويحصل أمام أعيننا لعامين طويلين تجاوز كل ما نعرفه من توحّش وهمجية سيدفع للمقاومة، وحتى يجعلها ضرورة ملّحة وحاجة وجودية، فما الذي يمكن أن يكون سبباً قوياً لتبرير لمقاومة ورفض ما يجري لو كان الناس في بلادنا يعيشون حتى بالحدّ الأدنى من الكرامة وإمكانيات العيش التي لا تبرّر السكوت بحدّ ذاتها، فلربما وجدنا تفسيراً، لا تبريراً، لبعض من يطالب بالسكوت مخدوعاً بوهم النجاة مع الصمت. فبعض الناس قد يختار أحياناً العيش الصعب وحتى المذل على أن يفكر بما يعتبره توهماً مخاطرة بالرفض والمقاومة. في الحقيقة، من المدهش أن بعض الناس أصلاً يختار السكوت ويتحمّل الكثير من الأذى على أن يتحمّل تبعات المقاومة التي ستكون ليس فقط أقلّ كثيراً في المحصلة، ولكنها أيضاً تؤسّس لأفق نهاية هذا التوحّش والهمجية. أما وأن الموت الآن حتماً قادم، والقتل البشع حتماً قادم، والدمار قادم لا محالة، وأما وأن السكوت هو فعل انتظار لقتل مؤجّل فقط، ورجاء ووهم غبي فقط بأن يكون حظك بأن تكون الأخير في قائمة القتل والإبادة... فلا سبب أفضل من ذلك للمقاومة. لهذا السبب بالذات، ولمثل هذه الحال أصلاً وُجدت المقاومة، وكانت أهميتها وضرورتها.

إن كل ما سلف يؤكّد، بشكل لا لبس فيه، ليس فقط أن المقاومة خيار واحد ووحيد للدفاع عن الإنسانية والوجود أمام آلة القتل الهمجية، بل أن مجرد وجود المقاومة المنظّمة أصبح غاية نبيلة بحدّ ذاتها وهدفاً مقدساً يستوجب الدعم والتكريس. فالمشهد العربي والعالمي ومآلاتهما المحتملة يشيران بوضوح إلى أن فكرة المقاومة أصبحت الجدار الأخير أمام سقوط الإنسانية كلها في براثن التوحش والهيمنة. ومن ثمّ، فإن حركات المقاومة، بمختلف أشكالها وخلفياتها، لا تحتاج إلى تبرير وجودها أو الدفاع عن شرعيتها في وجه الحملات الإعلامية المسعورة التي يقف خلفها مرتكبو إبادة غزة، خصوصاً في هذا الوقت بالذات. فمستقبل الإنسانية ذاته، وحتى مجرد الأمل بمآلات بديلة للحياة في المستقبل، باتت كلها مرتبهة بمجرد وجود هذه المقاومة واستمرارها.

ثانياً: بعد مرور عامين على جريمة الإبادة، بات العالم على دراية تامة، لا لبس فيها، بالجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب أفظع وأبشع الجرائم التي شهدتها التاريخ الحديث. بات العالم على معرفة بمن الذي يقتل، ومن الذي يمول، ومن الذي يُمكن، ومن الذي يصمت. فلم يكن بالإمكان أن يستمر الكيان الصهيوني في ممارساته الإجرامية كل هذا الوقت، وأن يكشف طبيعته وحقيقته المتوحشة حتى بلا أي ردة فعل مناسبة ومتناسبة طيلة هذه المدة، لولا الغطاء السياسي والعسكري والأمني والمالي والإعلامي الكامل والشامل الذي وفّره له المنظومة الغربية، كما توثق ذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية الدولية والأكاديمية، ولولا الدور الذي لعبته أيضاً بعض الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، سواء بحكم تواطؤها أو صمتها وقمعها لمن يعارض الإبادة في بلادنا، أو حتى مشاركتها أحياناً. لقد أسهم هذا التحالف العالمي المتوحش في تشكيل واقع عالمي مأزوم، وضّع البشرية أمام مفترق طرق حاسم لا خيار فيه: فإما الانخراط في منظومة القتل والاضطهاد، بالصمت، أو التواطؤ، أو حتى المشاركة الفاعلة، أو اتخاذ موقف واضح لا لبس فيه للدفاع عن الكرامة الإنسانية وحق الشعوب في المقاومة.

ثالثاً: في ظلّ التصعيد المتواصل للتوحش الإمبريالي والصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بشكل خاص، وشعوب الجنوب العالمي بشكل عام، تتجلى بوضوح القدرات التدميرية الهائلة التي تعكس اختلالاً هائلاً في موازين القوى العالمية. ومع ذلك، فإن هذه الهجمة لا تُخفي في المقابل بوادر تراجع في دائرة الهيمنة والسيطرة الأمريكية والغربية، التي بدأت تنكمش تدريجياً بفعل تحولات بنيوية عميقة في النظام الدولي. فمؤشرات قياس القوة الشاملة تشير إلى تراجع ملموس في الهيمنة الغربية، بما في ذلك مكانة الولايات المتحدة وأوروبا، في مقابل صعود قوى دولية من خارج المعسكر الغربي، وهو ما سيُفضي حتماً إلى اتساع رقعة الفواعل الدولية الخارجة عن السيطرة المباشرة للمنظومة الغربية، وبالتالي تراجع قدرتها على النهب والتحكم بالموارد العالمية.

ومع التضائل الحتمي للفضاء الجيوسياسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها، ستتقلص كذلك قدرتهم على تمويل مشاريع الهيمنة واستدامتها في المستقبل، بما في ذلك أنماط العنف المنظم والتدخلات العسكرية كالتى نشهدها في فلسطين والمنطقة العربية. فتحوّلات النظام العالمي يمكن أن تمثل منعطفاً تاريخياً. لإعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العالم ستؤدّي حتماً إلى تراجع نسبي في الهيمنة الأمريكية والغربية. ولكن الأهم أن هذه التحوّلات تفتح آفاقاً للعمل المقاوم ولحركات المقاومة ليس فقط في المنطقة العربي، بل وفي دول الجنوب عموماً، وليس فقط كدفاع عن النفس أو كاستجابة أخلاقية وردّ على الإبادة، بل كخيار استراتيجي وتاريخي واعٍ، يُعيد صياغة معايير الإنسانية كما ينبغي لها أن تكون. هذا يدركه جيداً ليس فقط من يتسلّحون بالأمل وفضيلة الصبر التي يتحلّى بها المقاومون، بل وأيضاً من يدركون جيداً وعميقاً معنى المقاومة وجوهر انتصار حركات التحرر وفي القلب منه قدرتها الهائلة على التحمل والتضحية والصبر.

لهذا، لا يمكن فهم فعل المقاومة العربية، في فلسطين ولبنان واليمن، بوصفها ردّ فعل يائس، كما قد يتخيّل أو يدّعي بعض المتخاذلين، أو حتى مجرد تعبير أخلاقي محدود عن رفض الإبادة الجارية، مع أن المقاومة هي معيار

الأخلاق الأسمى. بل ينبغي النظر إليها، بالرغم من التضحيات والخسائر الهائلة التي تدمي قلوبنا، باعتبارها الخيار العقلاني، والواقعي، والتاريخي والإنساني الذي يتسق مع التحولات الجارية في بنية النظام الدولي، ومع تراجع قدرة القوى المهيمنة على مواصلة مشاريعها الاستغلالية.

رابعاً: إن الصمت الشعبي العربي والعالمي على إبادة من نوع جديد، أكثر توحشاً وهمجية ووقاحة من كل أحداث التاريخ الحديث، دون أي رد فعل مناسب ومتناسب مع حجم الجريمة التي ترتكب في غزة، وعلى مدى عامين كاملين، يؤشر إلى تحوّل عميق في بنية الفاعل الاجتماعي والتاريخي على المستويين العربي والإسلامي، وأيضاً على المستوى العالمي. فهذا الغياب الكامل والاستقالة من المسؤوليات الجماعية والفردية، ليست مجرد انكفاء سياسي أو حتى عجز مؤسسي أو ضعف تنظيمي، بل هي أساساً انعكاس لهيمنة رأس المال والمنظومة الإمبريالية.

لكن حال العالم هذا، وحال الوطن العربي والعالم الإسلامي أيضاً، وبرغم كارثيته، غير مستدام، ولا ينبغي أن يدفع إلى اليأس، كما قد يعتقد البعض. بل هذا بالضبط ما يفترض ويستوجب العمل أكثر والمقاومة أكثر للتصدّي لهذا التوحش. فمصير الإنسانية، لا مصير غزة وحدها، أو فلسطين، أو لبنان، أو اليمن هو الذي على المحك. فحرب الإبادة في غزة، وأيضاً العدوان الهمجى المستمر على لبنان واليمن يمكن فهمها وإدراك طبيعتها وحقيقتها المشاركين فيها، كما يمكن أيضاً فهم حقيقة وطبيعة الكيان الصهيوني وموقعه ودوره ووظيفته، ليس فقط ضدّ الفلسطينيين والعرب، بل كعدو للإنسانية، وكأداة تنفيذية للقتل والإبادة والعدوان على مستوى متقدّم في المنظومة الرأسمالية. فليست المشكلة كما يدّعي الإعلام الغربي في حملاته التضليلية غير المسبوقة هي في وجود حكومة صهيونية متطرفة، أو برئاستها من قبل مجرم حرب كنتيها هو ينهزّب فقط من السجن بقتل الأطفال. المشكلة هي الأسس التي تقوم عليها المنظومة الكونية التي تتوحش أكثر مع تراكم أزماتها. فتوصيف معهد ليكنين للكيان الصهيوني بأنه "مجتمع مُتشبّع بعمق بأيديولوجية الإبادة الجماعية،"⁴³ ليس إلا النتاج الطبيعي لهذه المنظومة المتوحشة كلها، وليس إلا صورة مصغّرة عن عالم رأسمالي متوحش أكبر تأسس على الإبادات الجماعية وبُني على دماء الشعوب الأصلية، كإبادة السكان الأصليين في أمريكا الشمالية، وإبادة إسبانيا السكان الأصليين في منطقة البحر الكاريبي، وإبادة بريطانيا السكان الأصليين في تسمانيا والأهوال التي أطلقت على العديد من الشعوب المُستعمَرة الأخرى، كإبادة ألمانيا الهيريرو والناما في ناميبيا، وعنف بلجيكا المفرط في الكونغو، وجرائم فرنسا والبرتغال ضدّ الإنسانية في قمع مقاومة السكان الأصليين، وغير ذلك الكثير.

هذا المسار العالمي يؤكّد حقيقة واحدة لا جدال فيها: النضال والمقاومة الفلسطينية والعربية من أجل التحرر من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ليست مجرد قضية محلية أو خاصة بالفلسطينيين والعرب فقط، بل إن نضال الشعب الفلسطيني والعربي يرتبط عضوياً وبنوياً بكل البنى النضالية في العالم، الساعية إلى بناء عالم أكثر عدالة ومساواة وإنسانية. لهذا، يشكّل النضال الفلسطيني والعربي ضدّ المشروع الصهيوني، بلا أدنى شك، ركيزة حقيقية وأساسية وصلبة لمشروع أممية إنسانية مضادة، تقوم على مبادئ الأخوة الإنسانية

والعدالة والمساواة بين البشر، كبديل ضروري عن النظام الأممي المتوحش السائد الذي بات، نتيجة لجشع النخب المهيمنة، يُهدّد الوجود البشري برمّته.

لهذا بالضبط، فإن المقاومة الفلسطينية والعربية ضدّ المشروع الاستعماري الصهيوني والهيمنة الإمبريالية الغربية في فلسطين والمنطقة العربية هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر والمقاومة العالمية، إن لم تكن رأس حربيها راهناً. فالمشروع الصهيوني، بما يمثّله كنفيز مطلق لحركة التحرر الوطني العربية والعالمية، وكآخر وأبشع نماذج الاستعمار الاستيطاني في التاريخ الحديث، ليس مجرد ظاهرة معزولة أو حتى محلية أو إقليمية، بل هو عامل فعّال ومركزي في إسناد وترسيخ مختلف أنماط الظلم والقمع والاستغلال والنهب في العالم، وليس إسناده الشرس جداً لنظام الفصل العنصري البشع في جنوب إفريقيا حتى اللحظة الأخيرة إلا نموذج لأمثلة عديدة على حقيقة ودور هذا الكيان الاستيطاني.

ختاماً، إن صمود المقاومة الأسطوري في غزة ولبنان واليمن، وإصرار المقاومين الأبطال المذهل على الاستمرار في خوض المعركة المفروضة عليهم، ورفض الاستسلام المذلّ، وأيضاً صمود البيئات الحاضنة وتضحياتها الهائلة التي تقارب حدود المعجزة، تؤكّد أن المقاومة هي المسار الوحيد الكفيل بإنقاذ الإنسانية جمعاء من مآلات كارثية ومستقبل معتم. فبالرغم من الخلل الهائل في موازين القوى، والذي كان يشير منذ البداية إلى احتمالات رهيبة جداً وقاسية جداً من الإجرام والتوحش، واجه المقاومون الأبطال والبيئات الحاضنة، ولا يزالون، آلة القتل الإمبريالية-الصهيونية ببسالة منقطعة النظير لم نشهد مثيلاً لها في كل تاريخ حركات التحرر، وينبغي ألا يدفع صمودهم المدهش فقط لتبرير التفاؤل والتسلّح بالأمل، بل وأن يؤكد أنه الخيار الوحيد الممكن للحفاظ على إنسانيتنا وأيضاً احترام وصون تضحياتهم الهائلة.

لهذا، نختم بياننا بترديد عبارة تقارب النبوءة لأنبل الثوار والمقاومين الذين عرفتهم الإنسانية، الشهيد السيد حسن نصر الله، للتأكيد على أن ثلوث الإبادة والشرّ الإمبريالي الغربي-الصهيوني-الرسمي العربي لن يرى راية بيضاء وأن المقاومة ستظلّ ممسكة و متمسكة بالأمل وبوعد النصر، ليس من أجلها فقط، بل من أجل الإنسانية جمعاء. ف "من بين الدماء الزكية، وبالرغم من مشاهد قطع الليل المظلم الزاحفة على منطقتنا، من بين رائحة الدم والبارود، ننظر بكل يقين، فنرى، خلف هذه القطع المظلمة من الليل المُدلهم، أن هناك فجراً للنصر سيبزغ، وأن هناك شمساً للعدالة والحق، ستشرق على كل هذا العالم"⁴⁴

عاشت فلسطين عربية

الإحالات

[1] [هذا هو البيان رقم (2) لمجموعة المثقفين]، وللإطلاع على البيان الأول، انظر: بيان ضد الإبادة والاستسلام: من أجل الأمل والصمود والمقاومة، الأخبار، 11 نيسان 2024، شوهد 15 أيلول 2025.

<https://www.al-akhbar.com/قضايا-وأراء/829678/بيان-ضد-الإبادة-والاستسلام--من-أجل-الأمل-والصمود-والمقاومة>

[2] Henning Hoff, "Merz's improvised dirty work: Foreign policy raises eyebrows," *International Politics Quarterly*,

<https://ip-quarterly.com/en/merz-improvised-dirty-work-foreign-policy-raises-eyebrows#:~:text=When%20Zimmermann%20put%20it%20to,blown%20preemptive%20attack%20was%20justified>.

[3] تمّ تدمير 37 بلدة وقرية تماماً، كما تمّ تدمير أكثر من مئة ألف وحدة سكنية تماماً ومئات الآلاف جزئياً منذ بدء العدوان في الجنوب، البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت، واستكمل تدمير بعضها كلياً بعد سريان وقف إطلاق النار، كما حصل في تدمير الناقورة وكفار كلا وميس الجبل.

[4] "Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe," US Department of state archive, 21 July 2006, accessed 15 September 2025.

<https://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2006/69331.htm>.

[5] Francis Boyle, "Legal protection of children in armed conflict: The Iraqi children genocide," *The International Conference on War-Affected Children*, Kuala Lumpur, Malaysia (Nov. 22, 2012 , Illinois Public Law Research Paper No. 14-1.

[6] Syrian Center for Policy Research, "Confronting fragmentation: Impact of Syria crisis report 2015," 11 February 2016, accessed 15 September 2025.

<https://scpr-syria.org/publications/confronting-fragmentation/>.

[7] انظر الرابط التالي، شوهد 15 أيلول 2025. <https://www.ipcinfo.org>.

[8] J.D. Leibold, "Army special ops continues to grow, increase optempo," US Army, 17 February 2011, accessed 15 September 2025.

<https://www.army.mil/article/52042/army-special-ops-continues-to-grow-increase-optempo>.

[9] "US Special Operations in Africa- Sub-unified command of USSOCOM – Unclassified," 11 October 2016, accessed 15 September 2025.

<https://s3.documentcloud.org/documents/37236132016-/SOCAFRICA.pdf>.

[10] Lemkin Institute, "Active genocide alert—Israel-Palestine: There is no justification for genocide," 13 October 2023, accessed 15 September 2025.

https://www.lemkininstitute.com/active-genocide-alert-1/active-genocide-alert---israel-palestine%3A-there-is-no-justification-for-genocide?utm_source=chatgpt.com.

- [11] A deleted tweet from "Israeli" prime minister Benjamin Netanyahu, 18 October 2023, accessed 15 September 2025.
<https://x.com/LemkinInstitute/status/1714599755609718970?lang=en>.
- [12] International Criminal Court, accessed 15 September 2025. <https://www.icc-cpi.int/defendant/netanyahu>
- [13] Lemkin Institute, "Statement deploring the inaction of the international community to stop genocide in Gaza, with special reference to the role of the United States," 8 December 2023, accessed 15 September 2025.
<https://www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-deploring-the-inaction-of-the-international-community-to-stop-genocide-in-gaza%2C-with-special-reference-to-the-role-of-the-united-states>
- [14] Lemkin Institute, "Statement deploring the inaction of the international community to stop genocide in Gaza, with special reference to the role of the United States," 8 December 2023, accessed 15 September 2025.
<https://www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-deploring-the-inaction-of-the-international-community-to-stop-genocide-in-gaza%2C-with-special-reference-to-the-role-of-the-united-states>.
- [15] Lemkin Institute, "Statement on the Biden administration's complicity in genocide in Gaza," 22 October 2023, accessed 15 September 2025.
<https://www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-on-the-biden-administration's-complicity-in-genocide-in-gaza>
- [16] RAZ SWEGAL, "Statement of scholars in Holocaust and Genocide Studies on mass violence in Israel and Palestine since 7 October," *Contending Modernities*, 9 December 2023, accessed 15 September 2025.
<https://contendingmodernities.nd.edu/global-currents/statement-of-scholars-7-october/>
- [17] "1,400 healthcare workers killed in Israel's systematic attacks on Gaza's health system," *MAP*, 9 May 2025, accessed 15 September 2025.
<https://www.map.org.uk/news/archive/post/1736-1400-healthcare-workers-killed-in-israelas-systematic-attacks-on-gazaas-health-system>.
- [18] The Guardian, "IDF unit involved in Gaza paramedics' killing was under command of brigade led by notorious Israeli general," accessed 15 September 2025.
<https://www.theguardian.com/world/2025/apr/12/idf-unit-killing-palestinian-paramedics-golani-brigade>.
- [19] Dan Steinbock, *The obliteration doctrine: The great war and the modern dilemma* (Stealthpress, 2025).
- [20] United Nations, "Statement attributable to the Secretary-General on the situation in the Middle East," 22 August 2025, accessed 15 September 2025. <https://www.un.org/unispal/document/sg-statement-22aug25/>.
- [21] Associated Press, "Israel Used 'Calorie Count' to Limit Gaza Food During Blockade, Critics Claim," *The Guardian*, 17 October 2012, accessed 15 September 2025.

www.theguardian.com/world/2012/oct/17/israeli-military-calorie-limit-gaza.

[22] "WikiLeaks: Israeli Blockade Meant to Keep Gaza on 'Brink of Collapse,'" *Democracy Now*, 5 January 2011, accessed 15 September 2025.

https://www.democracynow.org/2011/1/5/headlines/wikileaks_israeli_blockade_meant_to_keep_gaza_on_brink_of_collapse.

[23] IPC, "Gaza Strip acute food insecurity & malnutrition: JulySeptember 2025 Special Snapshot," 22 August 2025, accessed 15 September 2025.

https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_July_Sept2025_Special_Snapshot.pdf.

[24] [كما ورد من قبل] تمّ تدمير 37 بلدة وقرية تماماً، كما تمّ تدمير أكثر من مئة ألف وحدة سكنية تماماً ومئات الآلاف جزئياً منذ بدء العدوان في الجنوب، البقاع، والضاحية الجنوبية لبيروت، واستكمل تدمير بعضها كلياً بعد سريان وقف إطلاق النار، كما حصل في تدمير الناقورة وكفار كلا وميس الجبل.

[25] Tom Fletcher, "Remarks by Tom Fletcher, Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator on famine in Gaza," Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 22 August 2025, accessed 15 September 2025.

<https://www.ochaopt.org/content/remarks-tom-fletcher-under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-famine-gaza>.

[26] استخدمت الولايات المتحدة، حسب سي إن إن، حوالي 25 ٪ من صواريخها الاعتراضية المتطورة، تقارب تكلفتها المليار دولار، لحماية الكيان واعتراض الصواريخ الإيرانية فقط في عدوان الـ 12 يوماً ضد إيران فقط، دون حساب باقي تكاليف المعركة.

"US used about a quarter of its high-end missile interceptors in Israel-Iran war, exposing supply gap," *CNN*, 31 July 2025, accessed 15 September 2025.

<https://edition.cnn.com/2025/28/07/middleeast/us-thaad-missile-interceptor-shortage-intl-invs>.

[27] Linda Bilmes, William Hartung, and S. Semler, "Cost of war: United States spending on Israel's military operations and related U.S. operations in the region, October 7, 2023 – September 30, 2024," Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University, 7 October 2024, accessed 15 September 2025.

على عكس المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا الموثقة علناً، كان من المستحيل الحصول على التفاصيل الكاملة لما أرسلته الولايات المتحدة إلى الكيان الصهيوني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولذا، فإن مبلغ 17.9 مليار دولار لهذا العام هو رقم جزئي، حسبما قال الباحثون.

[28] Jonathan Masters and Will Merrow, "U.S. aid to Israel in four charts," Council on Foreign Relations, 13 November 2024, accessed 15 September 2025. <https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts>.

[29] Steven Scheer, "Israeli war spending in Gaza, Lebanon tops \$30 billion in 2024 - Finance Ministry," *Reuters*, 17 March 2025, 15 September 2025.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-war-spending-gaza-lebanon-tops-30-billion-2024-finance->

[ministry-202517-03-/-](#).

[30] Reuters and Toi Staff, "A year of war saps Israel's borrowing strength, while costs balloon," *The Times of Israel*, 7 October 2024, accessed 15 September 2025.

<https://www.timesofisrael.com/a-year-of-war-saps-israels-borrowing-strength-while-costs-balloon/>.

[31] "World Beyond War. Canadians for Justice and Peace in the Middle East; Independent Jewish Voices," Exposing Canadian military exports to Israel, 29 July 2025, accessed 15 September 2025.

https://armseembargonow.ca/wp-content/uploads/202507/Exposing-Canadian-Military-Exports-to-Israel_07292025_compressed-.pdf.

[32] لم يفسر الاتحاد الأوروبي علاقة برنامج "أفق أوروبا" الذي يزعم "تمويل البحث والابتكار وتحسين شروط حياة الملايين" بالصناعات العسكرية وحروب الإبادة في غزة.

[33] Cuneyt Karadag, "Germany says it has approved over \$550M worth of arms exports to Israel since October 2023," 3 June 2025, accessed 15 September 2025.

<https://www.aa.com.tr/en/europe/germany-says-it-has-approved-over-550m-worth-of-arms-exports-to-israel-since-october-20233587393/>.

[34] تشير الإحصاءات الرسمية "الإسرائيلية" إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الجانبين بنسبة 11 ٪ خلال العام 2024، حيث بلغ 3.3 مليار دولار مقارنة بـ 2.9 مليار في العام السابق. الأخطر هو ما تداولته بعض التقارير الإخبارية، ولم تنفهِ الإمارات، عن معلومات حول اجتماعات سرّية جرت في أبو ظبي في آذار/ مارس 2025 (مع بداية حرب التجويع) جمعت بين مسؤولين إماراتيين و"إسرائيليين" وأمريكيين، يُعتقد أنها خُصّصت للتنسيق بشأن عمليات عسكرية محتملة على قطاع غزة، وتحديدًا تلك التي نُفّذت بتاريخ 18 آذار/ مارس 2024، وأسفرت، بحسب التقارير الإعلامية الموثقة، عن استشهد أكثر من 400 مدني فلسطيني، من بينهم الشهيد عصام الدغليس، رئيس لجنة متابعة العمل الحكومي (أي دور رئيس وزراء) في قطاع غزة آنذاك. وكإسناد للكيان الصهيوني في مقابل الإسناد اليمني للشعب الفلسطيني، قامت الإمارات في 13 كانون الأول/ ديسمبر بتشغيل الممر البري المعروف باسم "الاتصال البري بالشاحنات" أو كما سمّته الصحف الصهيونية (مسار الالتفاف على حصار الحوثيين)، الذي يربط موانئ الإمارات والبحرين بموانئ الكيان الصهيوني (خصوصاً ميناء حيفا المحتل) ويمرّ عبر السعودية والأردن، مع إمكانية الامتداد لمصر، وبقلل من أوقات الشحن من 14 يوماً إلى 4 أيام فقط، كما يقلل التكاليف التي تكبدها الكيان مع الإسناد اليمني لفلسطين.

[35] International Association of Genocide Scholars, "IAGS Resolution on the situation in Gaza," August 2025, accessed 15 September 2025.

<https://genocidescholars.org/wp-content/uploads/202508/IAGS-Resolution-on-Gaza-FINAL.pdf>.

[36] United Nations Human Rights Council, "Legal analysis of the conduct of Israel in Gaza pursuant to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide," A/HRC/60/CRP.3, 16 September 2025, accessed 20 September 2025.

<https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-crp-3.pdf>.

United Nations, "Israel committed genocide against Palestinians in Gaza," *UN News*, 16 September 2025, accessed 20 September 2025. <https://news.un.org/en/story/20251165856/09/>.

[37] United Nations Human Rights Council, "Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arab Occupied Territories," UN , 20 September 2024, accessed 20 September 2025.

<https://docs.un.org/en/A/79363/>.

[38] International Court of Justice, "Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Ukraine v. Russian Federation)," 29 December 2023, accessed 15 September 2025.

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/19220231228--192/app-0100--en.pdf>.

International Court of Justice, "Request for the indication of provisional measures (Application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Ukraine v. Russian Federation)," 29 December 2023, accessed 15 September 2025.

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/19220231229--192/pre-0100--en.pdf>.

[39] "South Africa levels accusations of 'genocidal conduct' against Israel at UN Int'l Court of Justice," 11 January 2024, accessed 20 September 2025.

https://youtu.be/0Q_zTb9dfGU.

[40] International Court of Justice, "Provisional measures order in the case concerning the prevention and punishment of the crime of genocide (Israel v. Palestine)," 26 January 2024, accessed 20 September 2025.

<https://www.icj-cij.org/en/case/149>.

[41] International Court of Justice, "Order of 28 March 2024: Case concerning the application of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (Qatar v. United Arab Emirates) - Request for the indication of provisional measures," 28 March 2024, accessed 20 September 2025.

<https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/19220240328--192/ord-0100--en.pdf>

[42] International Court of Justice, "Case concerning the application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Bosnia and Herzegovina v. Serbia and Montenegro)," *Judgment, ICJ Reports*, 43 (2007), accessed 15 September 2025.

<https://www.icj-cij.org/case/192>.

[43] Lemkin Institute, "Statement on the Biden administration's complicity in genocide in Gaza," 22 December 2023, accessed 15 September 2025.

<https://www.lemkininstitute.com/statements-new-page/statement-on-the-biden-administration's-complicity-in-genocide-in-gaza>.